وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

مدى فعالية برامج التنمية المحلية في تحقيق التنويع الاقتصادي

دراسة تحليلية مطبقة على ولاية مستغانم

من إعداد الطلبة

- عزمو محمد
- بن ديدة محمد علي

تحت إشراف الأستاذ:

د . مولود نورين

❖ أعضاء اللجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	جامعة الانتساب
رئيس	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم
مشرفا و مقررا	مولود نورين	أستاذ محاضر - أ-	جامعة مستغانم
مناقش	دقيش مخطار	أستاذ –أ-	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2022-2023

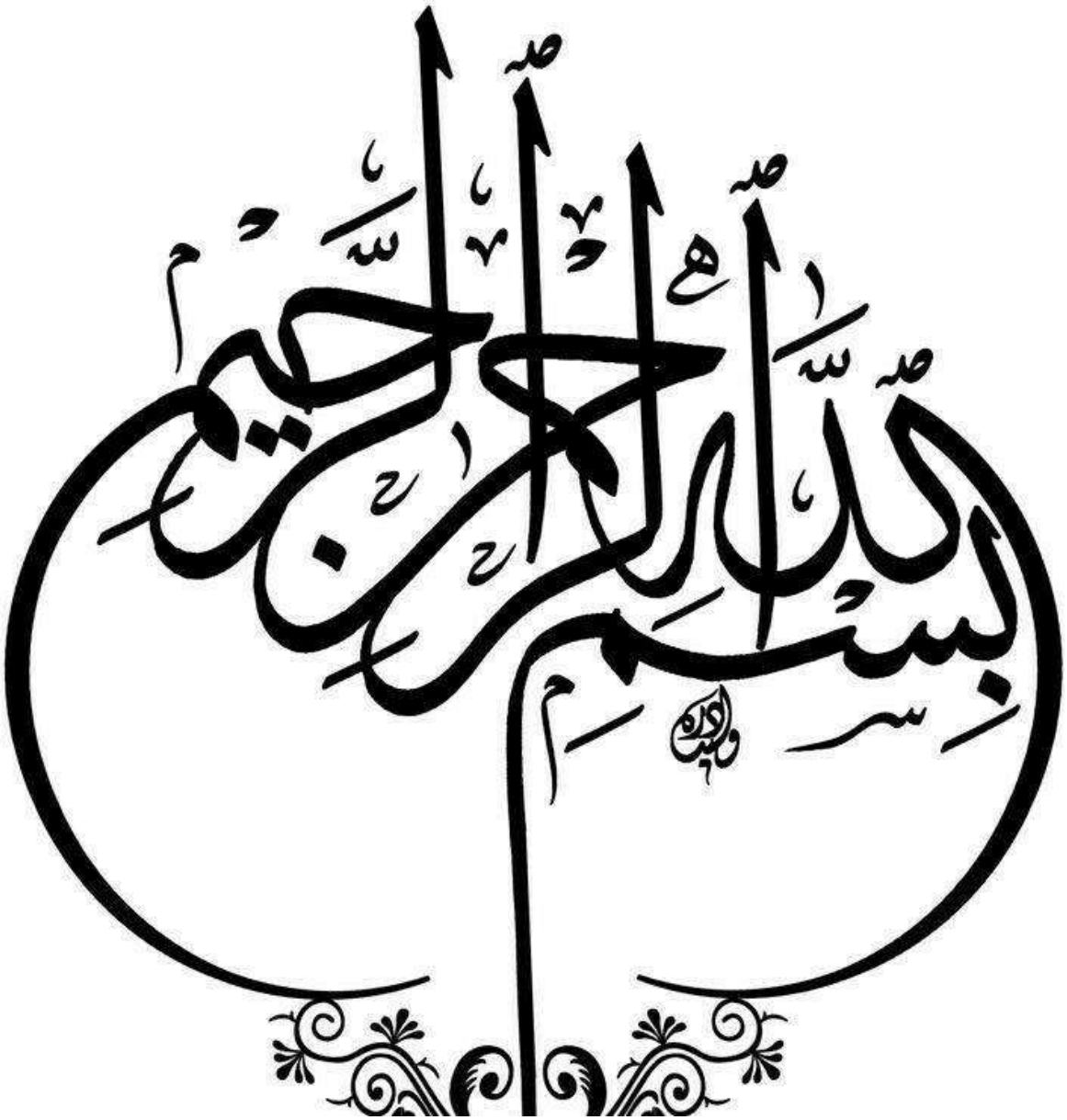
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الإهداء إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛ فلقد كان له الفضل الأوَّل

في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره. إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرًا (أمي الغالية)، حفظها الله و أطال عمرها. إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب. إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

و كذا إلى كل من ساعدوني في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

أُهدي إليكم بحثي وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

"محمد"

إهداء

إلى من قال الله عز وجل فيهما: "قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين احسانا" (الاسراء، 23).

أهدي ثمرة جهدين المتواضع إلى:

- إلى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما
- إلى اخوتي وأخواتي
- إلى كل الأصدقاء من قريب أو من بعيد.

"محمد علي"

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين أما بعد:

فإننا نشكر الله العلي القدير أولا وآخرا على توفيقه بإتمام هذه الرسالة فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما.

انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نتقدم بالشكر الجزيل والاحترام والتقدير إلى الدكتور " مولود نورين" على توجيهاته القيمة ومتابعته لنا في انجاز هذا البحث بشكله النهائي.

كما نوجه تشكراتنا الخالصة إلى السادة أساتذة ودكاترة قسم العلوم الاقتصادية.

"محمد ومحمد علي"

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول والاشكال	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: التنمية المحلية و التنويع الاقتصادي	
تمهيد	5
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية	5
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وخصائصها	5
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتنمية المحلية واهدافها	6
المطلب الثالث: وظائف التنمية المحلية ومكوناتها	12
المطلب الرابع: مؤشرات، معوقات و تخطيط التنمية المحلية	13
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للبرامج التنموية	23
المطلب الأول: ماهية البرامج التنموية	24
المطلب الثاني: أنواع البرامج التنمية	26
المطلب الثالث: مصادر تمويل البرامج التنموية	27
المطلب الرابع: مراحل البرامج التنموية	29
المبحث الثالث: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي	37
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي وانواعه	37
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه	40
المطلب الثالث: محددات التويع الاقتصادي وخصائصه	42
المطلب الرابع: الإمكانيات الرئيسية والمعالم المقترحة لتحقيق التنويع الاقتصادي	43
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لبرامج التنموية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ولاية مستغانم	
تمهيد	54
المبحث الأول: قطاع الصحة	54
المبحث الثاني: برامج التنمية في القطاع الصيد البحري وتربية المائيات ولاية مستغانم	69
المبحث الثالث: قطاع الفلاحي	84
خلاصة الفصل	90

خاتمة 92
قائمة المراجع

الرقم	عناوين الجداول والأشكال	الصفحة
	الجــداول	
(1-1)	استراتيجيات مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري	48
(1-2)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2000- 2004)	55
(2-2)	انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2000-2004	57
(3-2)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2005-2009)	58
(4-2)	انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم للفترة (2005-2009)	59
(5-2)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2010-2014)	61
(6-2)	انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2010-2014)	62
(7-2)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2015-2019)	64
(8-2)	انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2015-2019)	65
(9-2)	التغطية بالخدمات الصحة لولاية مستغانم للفترة الممتدة بين (2000 الى غاية 2020)	66
(10-2)	مشاريع التنمية لقطاع الصيد البحري	71
(11-2)	يمثل طرق سقي الأراضي الفلاحية خلال السنوات من 2017 الى 2021	87
(12-2)	يمثل الإنتاج الفلاحي لولاية مستغانم خلال السنوات من2017 الى 2021	89
	الأشكـال	
(1-1)	كيفية عمل استراتيجية التنمية المحلية في اطار التخطيط الاستراتيجي لها	22
(2-1)	مراحل التخطيط للتنمية المحلية	23
(3-1)	مراحل البرامج التنموية	36
(4-1)	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	39
(1-2)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2000-2004)	56
(2-2)	يمثل انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (200-2004)	57
(3-2)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2005-2009)	58
(4-2)	انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم للفترة (2005-2009)	60
(5-2)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2010-2014)	62
(6-2)	انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2010-2014)	63

(2-7)	الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2015-2019)	65
(2-8)	انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2015-2019)	66
(2-9)	خريطة توزيع الهياكل الصحية لقطاع الصحة لولاية مستغانم سنة 2020	68
(2-10)	يمثل نسبة توزيع المستثمرات الفلاحية في الولاية	86

ملخص

يتلخص موضوع الدراسة في جانب مهم، يتعلق بالبرامج التنمية المحلية في تحقيق التنويع الاقتصاد الجزائري، حيث أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، يبين هشاشة هذا الاقتصاد، لان حدوث أي أزمة خارجية في الاقتصاد العالمي عموما سيكون لها انعكاسات سلبية مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني، وبهذا الصدد انتهجت الحكومة الجزائرية مجموعة من المخططات التوسيعية في الأقاليم المحلية على شكل برامج تنموية من اجل تحقيق تنويع اقتصادي.

الى أن البرامج التنموية المنتهجة سجلت تحسنا في بعض المؤشرات، خاصة تلك المرتبطة بالمستوى الاجتماعي، لكن ما تحقق من تحسن يعد اقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه، بالنظر الى حجم الإنفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج، ورغم محاولات الجزائر للتوجه نحو القطاعات الاقتصادية مثل السياحة ، الفلاحة والصناعة، ووضع سياسات بديلة للنهوض بها من اجل اقتصاد قوي ومتنوع.

الكلمات المفتاحية : برامج التنمية المحلية، تنويع الاقتصادي، مخططات توسيعية، برامج تنموية.

Abstract

The subject of the study is summed up in an important aspect, related to local development programs in achieving diversification of the Algerian economy, as the linkage of the Algerian economy to the hydrocarbon sector, and the survival of the latter subject to the effects of various external factors, indicates the fragility of this economy, because the occurrence of any external crisis in the global economy in general will have Direct and rapid negative repercussions on the hydrocarbon sector in Algeria, and as a result on the national economy. In this regard, the Algerian government has pursued a set of expansion plans in the local regions in the form of development programs in order to achieve economic diversification.

He indicated that the implemented development programs recorded an improvement in some indicators, especially those related to the social level, but the improvement achieved is much less than what could have been achieved, given the huge amount of spending included in these programs, and despite Algeria's attempts to move towards economic sectors such as tourism and agriculture. industry, and developing alternative policies to promote it for a strong and diversified economy.

Keywords: local development programs, economic diversification, expansion plans, development programs

مقدمة

مقدمة

يعتبر تطوير الأداء الاقتصادي غاية أي سياسة اقتصادية كانت، حيث تشهد الدول تطورات اقتصادية تحتم عليها مواكبة التغيرات، ويقصد بالأداء الاقتصادي هنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي من خلالها يمكن الحكم على الوضعية الاقتصادية السائدة وذلك بغية تحقيق نمو اقتصادي شامل من خلال إنعاش اقتصادها وتطوير برامجها ومخططاتها.

وفي إطار التنمية الشاملة تم طرح مفهوم التنمية المحلية للتعامل مع ابرز مشكل وهو تخلف مناطق جغرافية بحد ذاتها دون أخر، أي وجود تباين تنموي بين المناطق في الدولة الواحدة من خلال إعطاء فرص تنمية متكافئة مبنية على إمكانيات وموارد كل منطقة، والجزائر كغيرها من الدول تعتمد على هذا المنحى التنموي المحلي في برامجها و سياساتها التنموية، وهذا بهدف تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية ، السياسية ، الإدارية و الثقافية، بغية تحسين مستوى المعيشي للسكان في الأوساط المحلية وتحقيق التوازن في البرامج التنموية بين أقاليم الدولة المختلفة الحضرية و الريفية منها حيث انتهجت الجزائر عدة سياسات تنموية منذ الاستقلال و كان لبرامج التنمية المحلية موقعا مهما ضمن هذه السياسات و الاستراتيجيات عبر مختلف مراحلها، سواء في ظل نظام المخططات أو في إطار الإصلاحات و التوجه نحو الاقتصاد الحر، حيث صاغت عدة برامج للتنمية المحلية من بينها البرامج القطاعية الممركزة و البرامج البلدية للتنمية، أو من خلال البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية .

إن التنمية الاقتصادية بوصفها واقعا ناشئا، تحظى بتأييد كبير من الدولة الجزائرية، وقد حظي ظهورها بالكثير من التشريعات، وفي الوقت نفسه فإن البلديات الحضرية والريفية على السواء، تكافح من اجل تطبيق عمليات التنمية الاقتصادية المحلية داخل بلدياتها وذلك لإيجاد اقتصاديات محلية قوية.

وتجارب التنمية المحلية تختلف من إقليم الى أخر ومن دولة الى أخرى والجزائر كغيرها من الدول حاولت تسخير كل الخيرات، الثروات والإمكانيات المتواجدة محليا مادية كانت أو بشرية، قصد إنشاء مشاريع تنموية تهدف الى تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية للشعب في كامل ربوع الوطن.

مشكلة الدراسة:

لقد سعت الجزائر لتطوير اقتصادها وتنميته، وهذا من خلال العديد من البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الجزائري و تنويعه.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا هذا، وفق السؤال الجوهري الرئيسي التالي:

مقدمة

الى أي مدى ساهمت برامج التنمية المحلية في تحقيق التنويع الاقتصادي؟

الأسئلة الفرعية:

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تكون التنمية المحلية ؟
2. الى أي مدى استطاعت البرامج التنموية المعتمدة من تحقيق أهدافها المرجوة ؟
3. كيف يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذلك التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات العلمية لهذه الدراسة قصد طرحها للمناقشة وتحليلها:

1. تعد التنمية المحلية اهم اهداف الدولة التي تسعى الى تحقيقها وفق البرامج التنموية المحلية.
2. لم ترق البرامج التنموية المنجزة الى الطموحات المرجوة، ولم تحقق بتنويع الاقتصادي.
3. يعد التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح و استمرارية التنمية ، كونه يهدف الى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون قطاعات الأخرى و كذا توسيع فرص الاستثمار و تقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في عدة نقاط نذكر منها :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها من أهم القضايا التي تمس جوهر الاقتصاد الجزائري، والذي اصبح حديث الساعة خاصة بعد الازمات الاقتصادية وتبعيتها على الاقتصاد الجزائري.

أهمية التنمية المحلية في السياسات التنموية بوصفها القاعدة الرئيسية للتنمية الشاملة.

أبراز أهم البرامج التي تبنتها الجزائر في مجال التنمية المحلية.

معرفة الدور الذي تلعبه البرامج التنمية على مستوى الأقاليم و قياس اثرها على التنمية المحلية.

تسعى هذه الدراسة لتكون مساهمة علمية في البحث على سياسات بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري، بالاتجاه الى بناء قطاعات إنتاجية قوية و متنوعة.

أهداف الدراسة:

مقدمة

تقديم الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية بالتطرق الى مفهومها ، أهدافها .

معرفة أهم برامج التنمية التي تبنتها الدولة .

الكشف عن الدور الذي تلعبه هذه البرامج في التنويع الاقتصادي.

أبراز واقع التنويع الاقتصادي.

عرض و تحليل لبعض برامج التنمية المحلية المنفذة في مختلف القطاعات.

منهج الدراسة

ومن اجل الإلمام بجوانب الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعد احد مناهج البحث العلمي نظرا لملائمة هذا المنهج مع طبيعة و أهداف الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ووصفها بشكل دقيق، ويعبر عن هذه الدراسة بشكل كمي وكيفي، بالاستعانة بالجداول التوضيحية بغرض إعطاء مصداقية للأفكار التي عرضت، وكذا استخدام المنهج التحليلي في تحليل معطيات المحصل عليها، وتقييم نتائجها .

هيكل الدراسة

ولغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، والأسئلة الفرعية عنها، فقد اقتضت هذه الدراسة تقسيم البحث الى فصلين على النحو الموالي:

الفصل الأول : عنوانه " **التنمية المحلية و التنويع الاقتصادي** " ويتشكل من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يتناول **مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية** ، اما المبحث الثاني فسنخصصه حول **الاطار المفاهيمي للبرامج التنموية** ، بينما نخصص المبحث الثالث **المفاهيم النظرية لتنويع الاقتصادي**.

الفصل الثاني: عنوانه **دراسة تحليلية للبرامج التنموية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ولاية مستغانم** حيث سنتطرق في المبحث الأول الى **قطاع الصحة** ، فيما سنتناول في المبحث الثاني **قطاع صيد البحري**، أما المبحث الثالث فسنستعرض من خلاله **قطاع الزراعي.**

الفصل الأول: التنمية المحلية والتنويع الاقتصادي

تمهيد

في جميع أنحاء العالم، تتكاثف جهود الدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني للوصول بأفضل الطرق لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية التي تعتبر حجر الزاوية في التنمية المستدامة، وهذا يتطلب وضع صمام بشكل صارم ضمن الإطار الأوسع لتنمية المستدامة المحلية، هذا بدوره يتطلب نهجا استراتيجيا ينطوي على دراسة متأنية لمختلف الآليات، كما يتطلب تسخيروتعبئة الموارد البشرية والاجتماعية، المالية، الطبيعية المحلية نحو رؤية المشتركة والأهداف و الغايات التي يطمح المجتمع لتحقيقها، هذا ممكن فقط عندما يتضافر جهود مختلف أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة لإحداث فرق في نوعية الحياة في مدنهم، وعلى مستوى دولهم هذه السلسلة من التنمية الاقتصادية المحلية، التي وضعتها الدولة الجزائرية،

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتنمية المحلية

تعد التنمية المحلية أهم أهداف الدولة الجزائرية التي تسعى الى تحقيقها وفق البرامج التنموية المحلية، إن الوظائف الإدارية تشكل عبئا كبيرا على ميزانية الهيئات المحلية ، وتخصص لها نسبا كبيرة من مجموع النفقات ، رغم انه لا يمكن أهمية ودور ما تقدمه من خدمات إدارية للسكان ، وتدبير المجالس المحلية للمرافق الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية و المحلية 1 ، وفي هاد الصدد قمنا في المبحث الأول بتناول الايطار المفاهيمي للتنمية المحلية وأثرها على البرامج التنموية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وخصائها

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة ، فبالرغم إن المفهوم استعمل ببساطة لتأويل الامركزية و الاستراتيجيات التي تنصب في إطار النهوض بالإقليم وكذا علاقته بالدولة2 ،إلا انه غدا مجالا لقيام التوازنات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية و الشراكات المتنوعة ، سواء مع الدولة أو مع الفاعلين المحليين أنفسهم. وعليه سوف يتم التطرق للإطار المفاهيمي للتنمية المحلية كما يلي :

أولا : مفهوم التنمية المحلية

إن الإحاطة بمفهوم التنمية المحلية تقتضي استعراض بعض التعريفات ، إلا أنها عرفت من قبل الباحثين و المفكرين كل وفق اختصاصه ، إذ جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية بأنها تلك "العمليات التي يمكن توحيد جهود المواطنين و الحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية

[1]عمران فرحاتي ، المجالس الشعبية البلدية في الجزائر ، مجلة الاجهاد القضائي ، العدد السادس ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2009، ص21

[2]، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، ص16 ،2015 دريس نبيل ، دور المجالس الشعبية البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، مجلة العلوم القانونية و الساسية ، العدد العاشر

والاجتماعية في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في الحياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع. 1

كما يرى البعض أن التنمية المحلية " هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهود السلطات العمومية للارتفاع2 بمستويات التجمعات المحلية و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا وحضريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة".

ويعرفها (صابرمحي الدين) بأنها مفهوم جديد لأسباب العمل الاجتماعي و الاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس و قواعد من مناهج العلوم الاجتماعية و الاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم أحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و الإعداد و التنفيذ من جانب أعضاء البيئة جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

هناك من يعرف التنمية المحلية بأنها" حركة تهدف الى تحسين أحوال المعيشة للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناءا على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة."

أنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتأسس على مشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول الى رفع المستويات العيش و الاندماج و الشراكة الحركية وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع المحلي باعتبار هذه الموارد و المؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير و ضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي.

فالتنمية المحلية تلك المبادرات المختلفة التي يتم التحضير لها سابقا ، و بمشاركة واسعة من المهتمين و المعنيين بتحسين شروط حياة الجماعة المحلية ، على ان يقترن الهدف الاقتصادي للتنمية بالهدف الاجتماعي . ويبقى الهدف الاسمي لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو التمكين الجماعات المحلية لاسيما الفقيرة منها و الضعيفة و المهمشة و توسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها.

وتعرف التنمية المحلية على أنها هي القيام بمجموعة من العمليات، والنشاطات الوظيفية، والتي تهدف إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي.

---

[1]سليماني محمد يازيد علي ، اهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة الاقتصاد و التنمية ،العدد03 جامعة مدية ، ص172

[2]عبد الرحمان محمد الحسن ، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان ، مجلة البحث، العدد13 جامعة بخث الرضا ، السودان 2013ص 116

وتعرف أيضاً: دعم سلوك الأفراد، وصقل مهاراتهم حتى يتمكنوا من تطوير أنفسهم، مما ينعكس إيجابياً على مجتمعهم، ويؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية، والتعليمية، وغيرها. إن الاهتمام بالتنمية المحلية يعد من الأمور الاجتماعية القديمة، والتي حرصت أغلب دول العالم على متابعتها، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح، لذلك قامت العديد من الحكومات بإنشاء مديريات خاصة بالتنمية المحلية، تتبع لوزارات تعمل في مجال التنمية، والشؤون الاجتماعية، من أجل متابعة طبيعة حياة الأفراد، والوقوف عند السلبيات، أو المشكلات المجتمعية، والعمل على اقتراح حلول لها، تساهم في التقليل من تأثيرها على المجتمع، أو علاجها بشكل كلي1.

ثانيا: خصائص التنمية المحلية

1-خاصية الشمولية

تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة ؛ إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره. تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة من الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.

بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياطات المجتمع منها الصحية ، الاقتصادية ، التعليمية ، الأسرية و الترويحية .

2- خاصية التوازن

لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب المجالات أو احد برامج التنمية المحلية ولا نفي شرط الشمول، و إنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة.

3-خاصية التنسيق

الى جانب خاصيتي الشمول والتنسيق ، فان ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

4- خاصية التعاون و التفاعل الايجابي

يجب آن يكون هناك تعاون متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية، سواء كانت الأجهزة حكومية آو غير حكومية، وإلا يترك هذا التعاون للصدفة.2

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتنمية المحلية وأهدافها

أولا: المبادئ الأساسية للتنمية المحلية

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ وهي كالتالي :

- ✓ **مشاركة أفراد المجتمع المحلي:**

[1] دور الجماعات المحلية في تسيير و متابعة البرامج التنموية ، حالة بلدية قالمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2019/2018 ،ص 28

[2] فؤاد بن غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء ، عمان 2013 ،ص 41.

إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ من أهم المبادئ التنمية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحلي في عملية التنمية ، يحدث تحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية ، مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات التنموية وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

✓ **توافق مجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي**

حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجياتهم المستعجلة ، فإحساس الأفراد و إدراكهم بان العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم.

✓ **تكامل المشروعات و الخطط التنموية**

يعني ذلك أن لا تفصل المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية عن بعضها البعض، حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات و الخطط، على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة.

✓ **الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة**

يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوفرة في المجتمع المحلي، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات ، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم القواعد التنمية المحلية ، التي تحدث تغير الحضاري المقصود.

✓ **ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي**

تحتوي هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي ، سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية ، خاصة وان معظم المجتمعات المحلية ، تعاني من نقص الموارد الطبيعية وندرة الطاقات البشرية المحلية الكفأة .

الإسراع بالنتائج المادية الملموسة

وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على خدمات سريعة النتائج ، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع ، التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للأفراد المحليين والابتعاد عن المشاريع طويلة المدى لان هذا النوع من المشاريع ، يدفع بالملل وقلة صبر أفراد المجتمع المحلي ، ويصرفهم عن المساهمة في إنجاحها.

✓ **توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع**

تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية ، حيث يمكن للقيم والتقاليد التصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزا

وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات ، إذ تم حسن استغلالها وآخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وانجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية

✓ **التقويم**

يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي ، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها واهم صعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها ، كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغير ، الذي طرأ على البنية المحلية من جراء نفس العملية .1

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى الاستفادة من كافة الموارد؛ إذ إنها تسعى إلى جعل الموارد الأولية وسيلة من الوسائل التي توفر الكفاية الذاتية لأفراد المجتمع، وتحول جزءاً منها ليصبح من أجزاء التجارة المحلية، والخارجية ليعود بالفائدة على المجتمع كاملاً. تسعى لتوفير كافة الخدمات الأساسية للأفراد، من وسائل نقل، ومؤسسات تعليمية، وقطاعات عامة، وغيرها نذكر منها مايلي :

- ✓ محاربة الفقر والتخلف، وذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكنية.
- ✓ فك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحوى الانفتاح والتحضر تدريجيا.
- ✓ دعم الخلال التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة ، والحد من الهجرة الداخلية
- ✓ شمول مختلف المناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية ، بصورة أكثر فعالة
- ✓ زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في قيامهم بواجباتها وتدعيم استقلالها
- ✓ توفير مناخ ملائم يمكن للمجتمع الاعتماد على الذات ، دون الاعتماد الكلي على الدولة
- ✓ جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية .
- ✓ تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل ...الخ
- ✓ استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.
- ✓ تحقيق العادلة و ذلك بشمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية ، وذلك بالحد من تمركز هذه المشاريع بمنطقة معينة ، أو تمركزها في العاصمة على حساب المناطق الأخرى ، وزيادة التعاون والمشاركة بين سكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في الأخرى ، وزيادة التعاون و المشاركة بين

[1] محمد خشمون : مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع التنمية ص من102الى 105.

سكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة

- ✓ الاستفادة من الامركزية ، مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة 1
- ✓ تدعيم حرية الإنسان وكرامته والتي يمكن تلخيصها في النص العالمي لحقوق الإنسان ،والذي تضمن إشراك المواطنين في الحكم وشؤون مجتمعهم ، أو من خلال ممثلين منتخبين انتخابا حرا، والتامين ضد البطالة ...الخ
- ✓ المحافظة على استقرار و الأمن المحلي بشكل مترابط مع إمكانيات الدفاع القومي و توفير مقومات القوة والقدرة على مواجهة كافة المخاطر المحتملة2

ثالثا: أبعاد التنمية المحلية

من خلال تعرفنا على خصائص ومبادئ التنمية المحلية نستنتج أن لها عدة أبعاد وطنية شاملة وهي كالتالي:

1-البعد الاقتصادي للتنمية المحلية :

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا ، وذلك عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهذا فنجد إن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل فائض قيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة الى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي ، ولهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو لتوزيع الى أقاليم أخرى ، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات ...الخ . هذه الهياكل القاعدية بالإضافة الى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب للأفراد القطنين كذلك تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من اجل الاستثمار بهذه الطريقة.

2-البعد الاجتماعي للتنمية المحلية

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان بشكل جوهر التنمية هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية3 لجميع أفراد المجتمع ، بالإضافة الى ضمان الديمقراطية من خلال اتخاذ القرار بكل شفافية ، ولهاذ نجد أن البعد الاجتماعي

---

[1] عبد الكريم بالة الطاهر بوطي : الديمقراطية التشاركية كالية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر مذكرة ماستر ص 30.

[2] خنفري محمد ، تمويل التنمية في الجزائر واقع الافاق اطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية فرع تحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 2011 ص 28

[3] احمد غريبي ، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، العدد الرابع ، جامعة المدية ، 2010ص 6

للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها اندماج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة ، وعليه 1 نجد أن تسخير للتنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف باللين وينبذ الجريمة ومحبا لوطنه ومحبا لمنطقته ،وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن ...الخ كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع ايجابيا أو سلبيا.

3-البعد البيئي للتنمية المحلية

إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وتوسع طبقات الأوزون ونقص المساحات الخضراء الطاقة التصحر وما الى ذلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة الى الدمج البعد التخطيط الإنمائي لدول العالم وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية فيريو دي جانيرو بالبرازيل سنه 1992 ومن أهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة الى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر, ومن أسس الاقتصاد التقليدي ايضا الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما إن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار الى مشكلتين, الأولى مشكله الآثار البيئية والثانية الاداره السليمة للموارد الطبيعية(التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة من الأجيال)

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينه لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما حاله تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي الى تدهور النظام البيئي.

وفي الأخير ممكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة على مراعاة الإبعاد الثلاثة الاجتماعية ،الاقتصادية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

المطلب الثالث: وظائف التنمية المحلية ومكوناتها

أولا: وظائف التنمية المحلية

توجد مجموعة من الوظائف تقوم بها التنمية المحلية منها:

التعاون مع القطاعات الفعالة في المجتمع المحلي: والذي يساهم في دعم مكونات التنمية المحلية، وتزويدها بالوسائل الأولية للمحافظة على استمرارية نمو المجتمع.

[1]احمد غريبي ، مرجع سابق ،ص 7 ،8،9

استحداث مجموعة من النظم الاجتماعية: والتي تعمل على تحليل طبيعة حياة عينة من الأفراد في المجتمع المحلي، والتعرف على كيفية تفاعلهم مع كافة الظروف المحيطة بهم، من أجل تقييم أوضاعهم داخل المجتمع.

التقليل من المركزية: فتحرص التنمية المحلية على تفعيل دور البلديات، ومؤسسات المجتمع المحلي في النهوض بالتنمية المحلية، والحرص على تطبيق كافة الوظائف المرتبطة بها.

تفعيل دور المشاركة الشعبية: إذ إن دور المواطنين داخل المجتمع المحلي لا يعتمد فقط على القيام بالوظائف، والمهن بل على التفاعل الشعبي مع الأمور الخاصة بهم، سواءً عن طريق نظام الانتخابات، أو مجلس البرلمان.

ثانيا: مكونات التنمية المحلية

تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المكونات الرئيسية وهي:

***الأفراد:** هم مجموعة الأشخاص الذين يسكنون في مكان ما، ويعتبرون العناصر الفعالة، والتي تساهم في دعم التنمية المحلية لتحقيق أهدافها1.

***المؤسسات:** هي مجموعة من المنشآت المحلية، والتي تهدف إلى توفير وظائف، ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.

***المجتمع:** هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية

المطلب الرابع : مؤشرات، معوقات و تخطيط التنمية المحلية

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المحلية

تتعدد مؤشرات التنمية المحلية ما بين اقتصادية واجتماعية وذلك بتفاوت التنمية بشدة من حيث مفهومها وأهميتها, مؤشر هو متغير كمي أو كيفي يتبع التحقق, وتدلنا المؤشرات على كيفيه قياس النتائج المتوقعة لما إذا تم تحقيق هذه النتائج.

1- استخدام مؤشرات التنمية

تستخدم مؤشرات التنمية في عدد من الإغراض نذكر منها:

[1]في تسيير ومتابعة البرامج التنموية حالة بلدية قالمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة دفعة 2019/2018 ص46 . رزق الله نور الدين ، دور الجماعات المحلية

- وصف وتشخيص مواقف محددة التنمية
- مقارنة الاتجاهات الموجودة في المجتمع مع أهداف التنمية
- تحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالتنمية
- التنبؤ بالتغيرات التي قد تحدث في المجتمع
- تدعيم الأهداف العامة والفرعية للتنمية

اضافه الى ذلك، تساعد المؤشرات في تحديد الأولويات والاحتياجات في عمليات التنمية وتساهم في عمليه اتخاذ القرار

2- أنواع مؤشرات التنمية:

يمكن تقسيم مؤشرات التنمية حسب جوانب العمليات الاقتصادية أو الاجتماعية التي يتم قياسها، كما يمكن تقسيم المؤشرات حسب مستوى التخطيط أو اتخاذ القرارات، وهنا يمكن التمييز بين أنواع عديدة من المؤشرات منها:

2-1 المؤشرات القومية:

والتي تصاغ من اجل متابعة وتقويم جهود التنمية على المستوى القومي او المركزي للدولة.

2-2 المؤشرات القطاعية:

أي التي تحاول متابعه وتقويم التقدم في قطاع معين كالصحة أو التعليم أو الزراعة.

2-3 المؤشرات الإقليمية:

هي التي تستهدف متابعة التقدم في شتى المجالات على مستوى إقليم معين من أقاليم الدولة.

2-4 المؤشرات المحلية:

أي التي تستخدم في تقويم ومتابعة الأقدم التنموي على مستوى الوحدات المحلية كالقرية أو الحي وما الى ذلك من التقسيمات الإدارية.

الفرع الثاني: معوقات التنمية المحلية

تختلف معوقات التنمية المحلية من بلد لأخر ومن منطقه الى أخرى داخل البلد نفسه من مرحله زمنيه لأخرى. وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في كل مجتمع

معوقات التنمية المحلية التي عرفتها الجزائر مثلا، اختلفت كثيرا باختلاف المراحل الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال الى وقتنا الحاضر ولهذا نجد أسسا تصنيفيه كثيرة يعتمد عليها الباحثون في هذا المجال فهناك من يقسم معوقات التنمية المحلية الى عوامل داخليه وخارجية وهناك من يصنفها حسب المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي هناك من يرجع هذه المعوقات الى عوامل ثقافيه وحضارية؛ بمعنى دراسة المشكلات المحلية والخارجية التي يمكن أن تعرقل المسار التنموي باعتبار أن التنمية عملية تغير حضاري وغيرها من التصنيفات الأخرى الى أننا نجد معظم الباحثين، يرجعون أهم المعوقات تعترض التنمية المحلية الى العوامل التالية[1]:

المعوقات الاجتماعية للتنمية المحلية

هي عديدة يمكن تلخيص أهمها في القيم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع تتميز بمجموعة أنماط سلوكية تعوق على عملية التنمية المحلية كالانعزالية وعدم الإيمان بالجديد وعدم تقدير قيمه الوقت

ما مشكله النزوح الريفي للمدن مما يؤدي لنقص الأيدي العاملة في الريف وهجره قيادته إضافة لضعف الشعور بالمسؤولية الايجابية نحو هذا المجتمع، فالتنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من اجل صالح العام ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع الذي ينتمي إليه معروف تماما ولكن قد يفقد بعض الأفراد ولائهم لهذه المجتمعات

كما يعد ضعف المشاركة الشعبية من أهم على قيل التنمية المحلية حيث أصبحت المجتمعات المحلية تتميز بالجمود وعدم المساهمة في رسم سياسات التنمية المحلية. وتقف المقاومة التي تواجدها بعض الفئات التي ترغب في المحافظة على القديم وتقف عقبه أمام كل ما هو جديد فهم يخشون من تهديد التنمية لمصالحهم فيقومون بمقاومة شديدة نتيجة للتعصب، وتتبع هذه المقاومة النزاعات التقليدية والرجعية[2].

[1] محمد حشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية –قسنطينة)اطروحة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010- 2011 ص 114

[2] انزارن عادل ، الدور التنموي لمخططات البلدية بين الواقع والافاق (دراسة حالة بلدية باتنة 2002-2010)شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم والحقوق السياسية ، جامعة الجزائر، 3 ،2011، ص، 37.

إن فشل معظم المشروعات في التجمعات المحلية يعود الى جهل الباحثين لثقافة المجتمع فيها لان المشروع الذي ينجح في مجتمع ما ليس بالضرورة يصلح للمجتمع أخر يختلف عنه خاصة إذا كانت هذه المشروعات المستوردة من المجتمعات مختلفة من مستواها وثقافتها وظروفها.

ب-المعوقات الإدارية للتنمية المحلية

وتتمثل في تعاقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وانتشار لا مبالاة وسلبية وسيطرة لا يا حبيبه العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة ،ونفس الكفاءات الإدارية المؤهلة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية ويعود بالأساس الى عدم الاهتمام باداره الموارد البشرية التي لها دور فعال في عملية التنمية المحلية. وهناك من باحثين من ركز على بعض المعوقات التي تواجه الإداريين في تحديد برامج وخدمات المجتمع المحلي[1] وهي:

تعدد الأهداف وتشابكها, عدد احتياجات ومشكلات أعضاء المجتمع الخدمات المباشرة وغير المباشرة، التداخل في الصلاحيات الإدارية حيث تعرق مسار البرامج التنموية ولا تسمح لمختلف مشاريع التنمية المحلية، هذا بالإضافة لتكاليف الخدمات التي تقدم للمجتمع(الخدمات والمعلومات والموارد).

ج- .المعوقات الديموغرافية للتنمية المحلية:

حيث يمثل النمو المتزايد للسكان واحد أهم العوائق التي تقف بطريقة التنمية الشاملة للمجتمعات النامية_ لا سيما على المستوى المحلي_ فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز اثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية.[2]

ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة، إلا من خلال إتباع سياسة توعيه المواطنين لحثهم على تحديد الناس او على اقل تنظيمه بالاضافه الى بدل المزيد من الجهد لرفع الإنتاج وخلق مناصب عمل جديدة تستطيع استيعاب هذا النمو المتجدد للسكان الذي أصبح يشكل عبئا كبيرا على معظم الدول المتخلفة التي تسعى الى تحقيق التنمية المحلية الناجحة التي تساعدها في الوصول الى التنمية الشاملة.

[1] العلمي بن عطا الله ، علاقة إدارة الموارد البشرية بالتنمية المحلية ، شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ورقلة ، 2011-2012، ص 106-107.

[2] عمران فرحاتي ، مرجع سابق ، ص 78.

د- المعوقات الاقتصادية للتنمية المحلية

تتعلق هذه العوامل أساسا بالمتقدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها كما ترتبط ايضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها فإذا كانت العوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية والاقتصادية فان هذا يعتبر عائقا يصعب تخطيه لما يطلبه من إمكانيات مالية وطاقات بشرية كبيرة قد تضعف من الجهد الضروري الذي يجب أن يوجه أساسا للتنمية المحلية فكلما كانت البيئة الطبيعية والخصائص المناخية ملائمة للنشاط التنموي الفلاحي أو الزراعي أو حتى الإنتاجي. كلما زاد مردود المشروعات التنموية والعكس يؤدي الى العكس فالبيئة الطبيعية تتدخل بقوة في تشكيل مختلف النظم الاجتماعية لان العلاقة الأزلية قوية بين البيئة والمجتمع.

كما أن عدم الاستقرار السياسي والأمني ونقص الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية يشكل عائقا معتبرا أمام مجهودات التنمية المحلية خاصة أمام إلحاح الأفراد المحليين على توفيرها وعزوفهم عن أي مشروع تنموي آخر لا يستجيب بشكل مباشر لهذه الاحتياجات وذلك لاعتقاد هؤلاء الإفراد أنها تحتل الاولويه هذا بالاضافه الى الأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الهيئات الحكومية مما يعرقل المسيرة التنموية في المجتمع المحلي التي تهدف أساسا الى إخراج أفراده من حالة الركود الى حالة الإنتاج والتصنع فما يمكن لعملية التخطيط والتنفيذ أن تكون عائقا أساسيا أمام التنمية ألمحليه خاصة إذا لم على أساس علميه مدروسة ولم تبنى على أولوية تلبية المطالب المحلية التي تشكل الهدف الأساسي على عمليه التنمية المحلية في المجتمع[1].

هـ- المعوقات السياسية للتنمية المحلية

من بين المعوقات السياسية نذكر:

فقدان المجتمعات المحلية الى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها بسبب ضعف أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في اداره مقاليد التنمية المحلية.

_سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عمليه اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية المحلية.

_تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات يعينها.

_ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات المحلية وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع المحلي.

[1]محمد خشون ، مرجع سابق ،ص 117.

_تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي وعدم الاستقرار السياسي.

الفرع الثالث: تخطيط التنمية المحلية

إن الوصول الى الأهداف المنشودة للتنمية المحلية يتطلب وضع خطه مناسبة لتحقيق هذه الأهداف فالتخطيط يعتبر من العناصر الأساسية في الفعل التنموي كما إن إعداد هذه الخطط يتطلب معرفه كذلك التحديات والعوائق التي تواجه مسيره التنمية سواء على المستوى الوطني أو الجهوري أو المحلي لذلك سنحاول في هذا العنصر التطرق الى مفهوم التخطيط والتخطيط التنموي واهم مراحله.

أولا: مفهوم التخطيط والتخطيط التنموي

لا يوجد اتفاق بين الباحثين والدارسين على تعريف محدد للمفهوم التخطيط وان كان هناك شبه إجماع على محتوى هذا المفهوم في مستوياته ومراحله مختلفة وعلى الرغم من اختلاف الزوايا التي ينظر فيها الى التخطيط الى انه أصبح أمرا مسلما به في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية وهو وان كان يمثل ضرورة في البلاد المتقدمة فهو إذا ضرورة حتمية في البلاد النامية[1].

التخطيط فكره قديمه تعود جذورها الى أيام الإغريق وبالتحديد الى عنصر أفلاطون الذي أشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعمليه التخطيط من خلال جمهوريه الفاضلة وقد استخدمت التخطيط في عصور التاريخية المختلفة في معظم جوانب الحياة منها دون أي نوع من التأطير لمفهومه وفعاليته ومقوماته واستمر الوضع كذلك الى إن ظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي Economic planing في مطلع القرن العشرين[2].

ويقال أن أول من ادخل لفظ التخطيط في تعريفة للنشاط اقتصادي المبذول في المجتمع هو الاقتصادي كريستيان شونهيدر Shonheyder Kristian في مقال طبع له عام 1910 ثم اخذ المفهوم شكلا تطبيقيا فنيا ظهرت أثاره من خلال انجازات الإدارة العسكرية في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى ولكن لم تصل شهرة هذا المفهوم و تذاع في مختلف بقاع العالم إلا بعد أن استخدم في الاتحاد السوفياتي عام 1928[3].

يعرف الأستاذ دورين التخطيط بأنه: " وسيلة لادارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصاديه مركزيه تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد في مجال الإنتاج والأسعار وتصبح اداره المشروع مسئولة

[1] حنان عبد القادر محمد خليفة : التخطيط الاقليمي ودوره في التنمية المحلية –دراسة مقارنة - ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر ، ص160.

[2] عثمان محمد غنيم : مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن الطبعة الاولى 1998، ص 19.

[3] عادل مخطار الهواري :التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع الكويت ، -الكويت ، الطبعة الاولى ،1988، ص 175.

أمام هذه السلطة بدلا من الأقلية صغيرة من حملت الأسهم "وهذا التعريف يعني بقاء المشروع الخاص كما يعني أن التخطيط غير مباشر ولا ينطوي على أي تغيير في التركيب الاقتصادي للمجتمع.[1]

فالتخطيط كمفهوم عام ومفهوم تنموي صيغت له مجموعة من التعاريف نذكر منها:[2]

عرف كمفهوم عام على انه "جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينه في فتره زمنيه محدده وبمال وجهد محددين"

وهو كما عرفه فريدمان Freidmann بأنه:" طريقه تفكير وأسلوب منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من اجل توجيه وضبط عمليه التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحدده ومتفق عليه"

أما كمفهوم تنموي فقد عرف جونر ميردال J.Myrdal على انه:" برنامج يظهر استراتيجيه الدولة على المستوى الوطني وإجراءات تدخلها الى جانب قوي السوق من اجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي"

يعتبر تعريف واترسون Watrson للتخطيط التنموي الأكثر شمولا حيث يعتبره مجموعة جهود واعية و مستمرة Conscions and Contining تبذل من قبل الحكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتغلب على جميع الإجراءات المؤسسية التي من شانها أن تقف عائقا في وجه تحقيق هذه الهدف.

إذا جاز لنا توليف محتوى التعريفات السابقة للتخطيط فيمكن القول بان التخطيط تنموي الشامل عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة, التي تنفذ في فتره زمنية معينه وعلى مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي وتعاون جاد تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة المتاحة وبشكل يعمل على إحداث تغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع متابعه هذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي أثار سلبية ناتجة عنه و إبقائه ضمن دائرة التغيير المرغوب والمنشود.

ثانيا: مستويات التخطيط

تتفاوت مستويات التخطيط من الضيق الى الاتساع, وتعدد بحسب الهدف الذي ترمي إليه الخطة، فقد تبدأ من مستوى المشروع أو مستوى قطاع كامل أو على مستوى المجتمع المحلي_ سواء كان قرية أو حي أو مدينه_ وقد يأخذ شكلا إقليميا أو قوميا ويبلغ أقصى درجاته مع التخطيط العالمي ويمكن الإشارة الى المستويات الأساسية التالية للتخطيط.

[1] حسين عمر: التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر-1994، ص ،70.

[2] عثمان محمد غنيم : مرجع سابق ، ص 21.

1. التخطيط على المستوى المحلي

وينصب على الوحدات الإدارية الصغرى أو على مستوى جزء من وحدات إدارية كالقرية أو حي أو في مدينه، ولدور المواطن المحلي أهميته القصوى في المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ للخطط المحلية بما يتفق مع الأهداف الرئيسية للخطة القومية مما يساعد على وصول المجتمع المحلي الى علاقة مرضية ما بين تطلعاته المشروعة بين خطط التنمية على المستويات الأعلى، إذ أن من الأهمية بمكان ضرورة الربط بين مشروعات المساعدة الذاتية على المستوى المحلي وما بين الأهداف القومية[1].

2. التخطيط على المستوى الإقليمي:

يعتبر هذا النوع من التخطيط من أكثر مستويات التخطيط شيوعا وواقعيه أن جوهر عمليه التخطيط الإقليمي تتناول برمجه وتنظيم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم لضمان الاشتغال الكفؤ للموارد الاقتصادية لرفع وثائر التنمية إطار الموازنة المكانية بين الأقاليم المختلفة، وهذا يتضمن إعداد خطة شامله لكافه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للأقاليم، هذه الموازنة المكانية تتجسد في ضرورة الربط بين التخصص الاستثماري ليس على مستوى الوحدات الاقتصادية فحسب، وإنما ايضا في التنسيق بينها على أساس الوحدات المكانية (الأقاليم)[2].

3. التخطيط على المستوى العالمي:

تعتبر تحقيق هذا المستوى من التخطيط واحد من العوامل الفعالة لتخفيف حده الصراع بين الشعوب وتجنب الحروب بينها ويندرج ضمن نماذج نوع من التخطيط المنظمات التالية: منظمة اليونسكو، منظمه العمل الدولية، منظمه الأغذية و الزراعة، منظمة الصحة العالمية، ومنظمات حقوق الإنسان، وكل منظمه تسعى للوقوف على الاحتياجات العالمية في إطار تخصصها وتعبئتها للموارد الدولية لمواجهه هذه الاحتياجات.

ثالثا : المقصود بتخطيط لتنمية المحلية

إن التخطيط للتنمية المحلية وعمليه إعداد القرارات التي تنظم استخدام الموارد المحلية وغير المحلية لتحقيق أهداف محدده يقرها المجتمع المحلي ويمكن أن تتم بأكثر من وسيلة أي انه توجد وسائل بسيطة

[1] حنان عبد القادر خليفة ، مرجع سابق ، ص، 166

[2] كامل كاظم بشير الكياني : الموقع الاصطناعي وسياسات التنمية المكانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن ، الطبعة الاولى ،2008،ص 100.

تؤدي الى تحقيق الأهداف المتفاوتة من حيث الأهمية، ولهذا فان لبعضها أولوية على البعض الأخر وهذه الأولويات لا تتخذ بصفه مطلقه، بل إنها تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية[1].

عمليه التخطيط للتنمية المحلية تتضمن الاختيار بين هذه البدائل ولذلك فان إعداد مخطط التنمية المحلية يكون ضمن الخطة الوطنية الشاملة للتنمية، كما أن ذلك يتم على عدة مراحل مبينة ، توقف التتابع على تنظيم أجهزة التخطيط وعلى مدى توفير البيانات لدى الأجهزة الموكول إليها عملية التخطيط على المستوى المحلي.

رابعا : مراحل التخطيط للتنمية المحلية

رغم أن عملية التخطيط هي عمليه متشابكة ومستمرة الى انه يمكن تمييز بين أربع مراحل للعملية التخطيطية هي: مرحلة إعداد البيانات اللازمة، مرحله إعداد الخطة، مرحله تنفيذ الخطة، ومرحله متابعة الخطة و تقييمها، وسنتناول كل مرحله منها على التوالي[2].

المرحلة الأولى: مرحله إعداد البيانات اللازمة أو المرحلة ألتمهيدية للتخطيط:

تبدأ هذه المرحلة بتحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع وتتضمن تجميع البيانات عن جميع نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتحديد المعالم الأساسية المتصلة بالتخطيط للتنمية المحلية ومن أهم البيانات التي يجب أن تتوفر لدى المخطط للقيام بعمليه التحليل ما يلي:

_بيانات عن الموارد وتشمل الموارد الطبيعية، البشرية والمالية.

_بيانات عن استخدامات هذه الموارد.

_بيانات عن التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القائم.

ومن هذه البيانات يستخلص المخطط في المجتمع المحلي نتائج يضعها تحت تصرف واضعي السياسة العليا للاستعانة بها في التحديد المبدئي للأهداف التنموية لان التنمية المحلية هي تنمية الإنسان كفرد وكعنصر في المجتمع ترمي الى تحريره وازدهاره.

[1] رابح اشرف رضاونية ،

[2] محمد عبد العزيز عجمة ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها –نظرياتها سياستها – الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية – 2000 ص 197.

المرحلة الثانية: إعداد الخطة

عندما ننتهي من إعداد البيانات هذه ننتقل الى مرحلة إعداد الخطة بالمعنى الدقيق وتختلف طرق إعداد الخطة باختلاف البيانات المتوفرة وباختلاف الأسلوب التخطيطي المتبع، وبافتراض توافر قدر كاف من البيانات للعملية التخطيطية نجد أن إعداد الخطة يمر عموما بخطوات التالية[1]:

أ. إعداد التوجيهات: لابد من إعداد الأهداف العامة للخطة وهذا بالطبع من اختصاص السلطات السياسية العليا في المجتمع رغم أنها لا تحدد بطريقة مجردة بل تستند الى دراسات يقوم بها الجهاز التخطيطي في غالب الأحيان.

ب. إعداد المشروع الأولي للخطة: الخطوة الأولى في عملية إعداد المشروع الأولي للخطة في تحديد هدف تجريبي لإنماء الاقتصاد القومي أثناء فتره الخطة

.ج. **إعداد خطة التنمية المحلية:** وفي هذه المرحلة يتم تحويل المشكلات والحاجات التي يتم تحديدها في المرحلة السابقة حسب أولوياتها في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة الى أهداف قابلة للقياس, التي تمثل بدورها النتائج المراد تحقيقها من خلال تنفيذ برامج التنمية[2].

المرحلة الثالثة: التنفيذ الخطة: ويتم تنفيذ الخطة التنموية من قبل الهيئات والجهات المعنية و وفق الخطة الزمنية المرسومة وبناء على الأولويات التي يتم تحديدها مسبقا، وعادة ما تشترك في عملية تنفيذ نشاطات الخطة لذلك لابد هنا من القول أن نجاح هذه النشاطات جميعا في تحقيق الأهداف المنشودة مرتبط بالتنسيق والتعاون بين هذه الجهات والمؤسسات،و إذا ما غاب التنسيق.

[1]. محمد عبد العزيز ،عجيمة ، محمد علي اليثي :مرجع سابق ،ص 199

[2]عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص ،106.

الشكل رقم (1-1): كيفية عمل إستراتيجية التنمية المحلية في إطار التخطيط الاستراتيجي لها

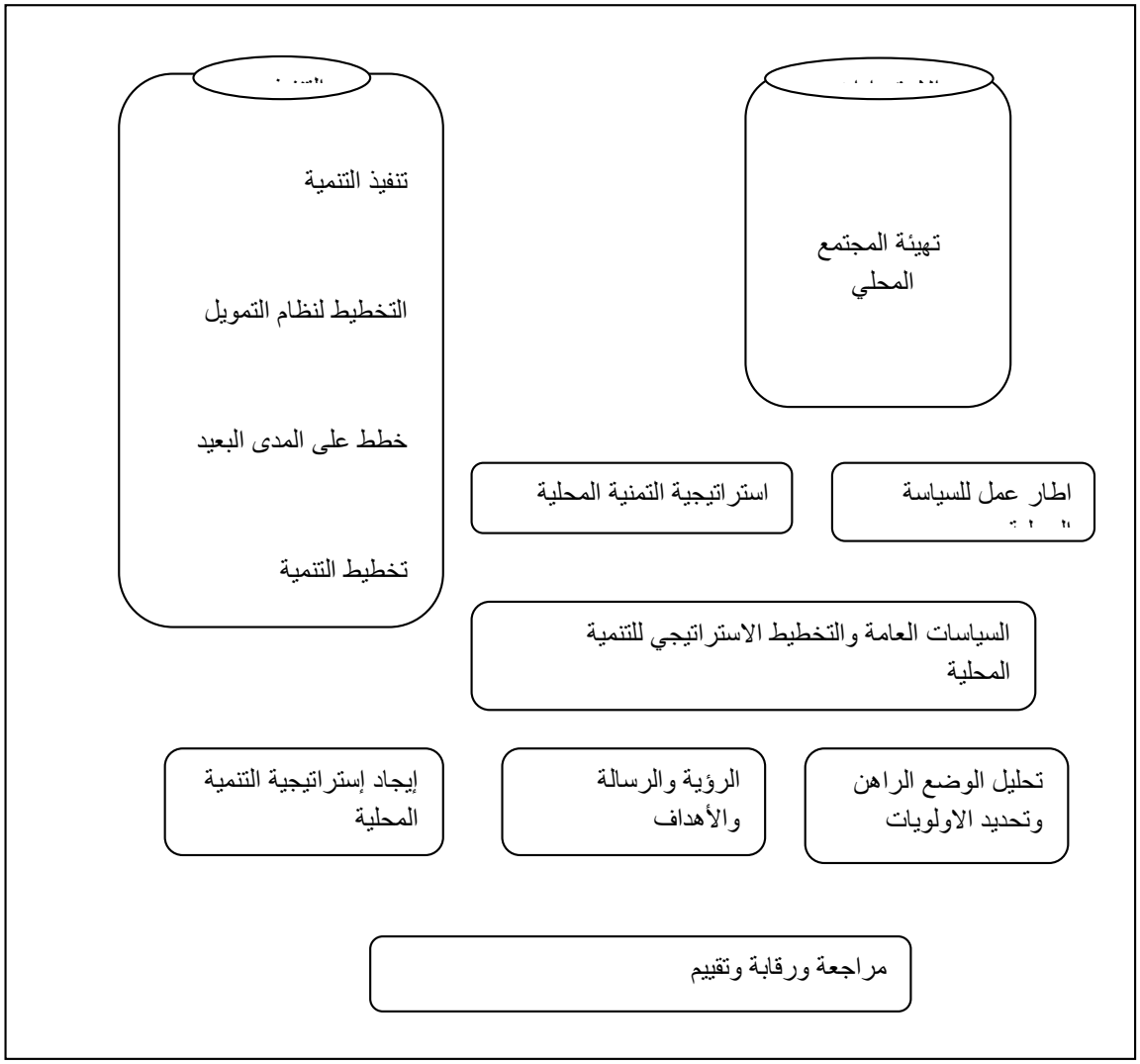

المصدر: من إعداد الطلبان: اعتمادا على التخطيط الاقليمي ودوره في التنمية المحلية –دراسة مقارنة -، منشورات المنظمة العربية للتنمية المحلية ،– مصر 2016، ص 181.

الشكل رقم (1-2):مراحل التخطيط للتنمية المحلية

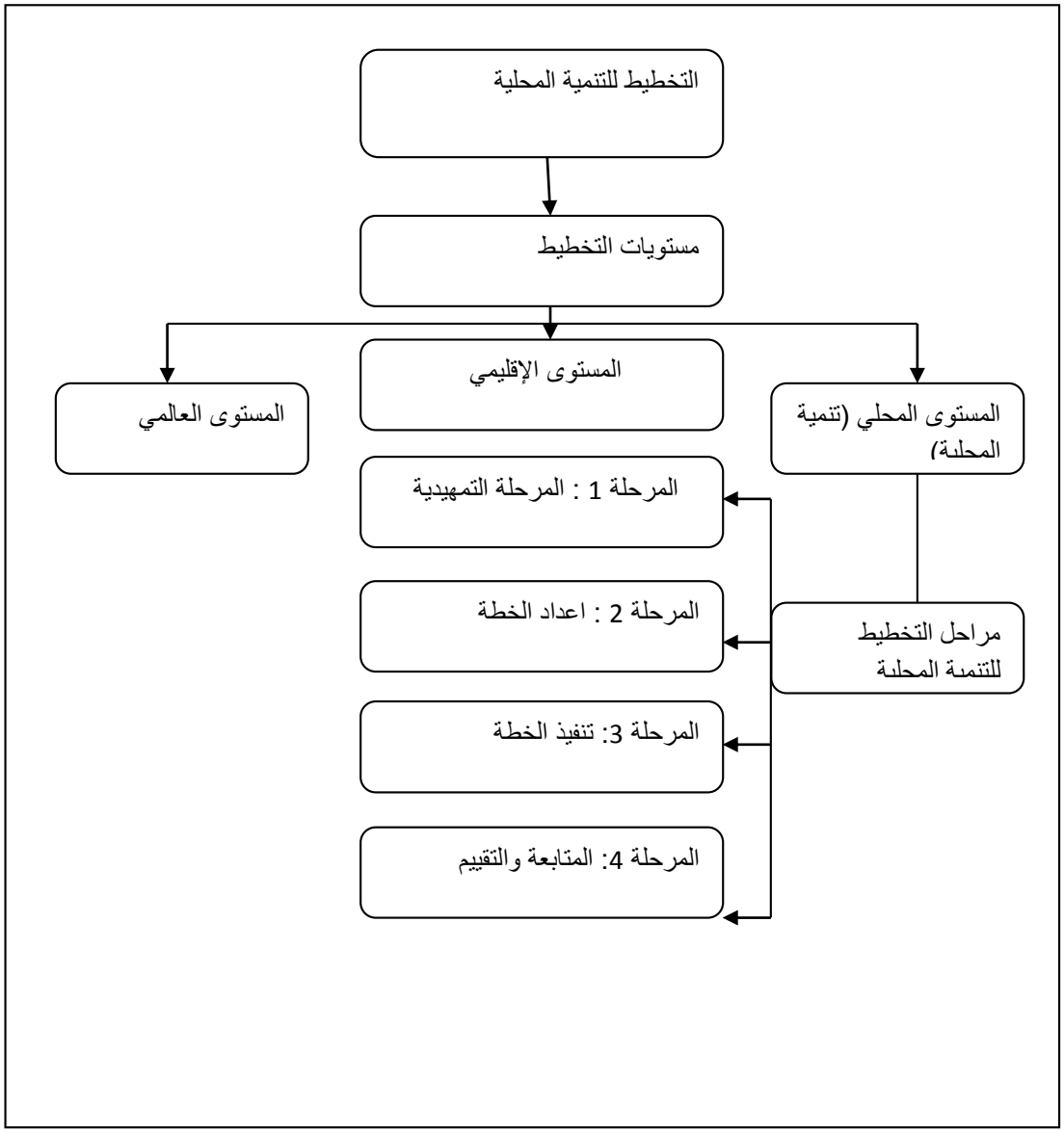

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على المرجع السابق

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للبرامج التنموية.

تشكل البرامج التنموية استمرار للنهج التنموي الذي تبنته معظم الدول النامية على امتداد السنوات الأخيرة، لمواصلة التنمية الشاملة و المتوازنة لاقتصاداتها، فضلا عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد .و لهذا تتضمن البرامج التنموية عملية تحديد مختلف الأهداف و السياسات و الإجراءات و البرامج الزمنية و الموضوعية و أساليب العمل و مصادر التمويل و المشكلات المتوقعة و سبل علاجها و مواجهتها.

المطلب الأول: ماهية البرامج التنموية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى مفهوم البرامج التنموية ، و عناصرها ، و المبادئ الأساسية و ترتبط بها.

1. مفهوم البرامج التنموية :

ان تعريف الاصطلاحي للبرامج التنموية يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقه في خلال فترة محددة ، و هو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة و السرعة في انجاز المشاريع ن يتم اعتماد و تقييم البرامج من خلال عدة عوامل تتطلب مقارنة تكاليفها و عائداتها ، و ذلك بواسطة جملة من المؤشرات تتعلق أساسا بالنجاعة ، الفعالية، مؤشرات النتائج النهائية.

فالهدف هو نتيجة المرجوة من برنامج تنموي ما ، و يشترط أن يكون قابلا للقياس و محددا للآجال ، و يشترط أيضا في تحدي الهدف الدقة لتجنب التأويلات المختلفة . و من مميزاتها انه لابد ان يكون ممكنا للإنجاز ، فلا داعي لتحديد الأهداف التي لا تؤخذ بعين الاعتبار العراقيل الممكنة و الكائنة. كما انه من الضروري أن يكون قابلا للمراجعة ممن طرف الجهة التي تبنته، و يجب التحديد من البداية، الوسائل و السلطات الضرورية لمتابعته، كما يجب تحديد كما و نوعا، و كذا أجال تحقيقه.[1]

-**النجاعة :** تقاس بالعلاقة بين نتائج المحصل عليها و الوسائل المخصصة للبرامج.

-**الفعالية :** و هي قياس تحقيق الأهداف المقررة بمقارنتها بالنتائج المحصل عليها ، أي انها تعتبر عن مدى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا.

- **مؤشرات النوعية:**و هي تعتبر عن مدى ملائمة الشروط التي تم تنفيذ النشاط التنموي فيها.

- **مؤشرات النتائج النهائية:**تعتبر عن فعالية الاقتصادية و الاجتماعية للبرنامج، و نميز بين مؤشرات التأثير التي تعبر عن جوانب التغيرات التي شهدها المحيط، و التي لها علاقة مباشرة مع العمل المنز من طرف المصلحة، و مؤشرات الاثار التي تعبر عن جوانب التغيرات في المحيط ن و التي هي تأثيرات جانبية للعمل المجز.

[1]- levy-lambert guillaume, la rationalisation des choix budgétaires ,paris , p 22

ومنه فالبرامج التنموية هي عبارة عن مجموعة من الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محدّدة وعبر استعمال الوسائل و السياسات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني في حالة التخلّف والركود الى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات، والذي يودّي في النهاية الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. عناصر البرامج التنموية :

و عليه فان أي برنامج تنموي يتكون من ثلاثة عناصر أساسية[1]:

- التحديد العلمي الدقيق لكافة موارد المجتمع و إمكاناته البشرية و المالية خلال فترة البرنامج، و بوسائل عملية من اجل زيادة القدرة المتاحة من هذه الموارد و الإمكانات،
- تحديد الأهداف بوضوح ، و التي يراد للاقتصاد تحقيقها خلال فترة البرنامج، و هذه لا يمكن ان تتحقق الا من خلال التعرف على احتياجاتهم المجتمع ، و التدرج في تسلسلها حسب أهميتها،
- اختيار الوسائل و الإجراءات التي يتم من خلالها استخدام الموارد المتاحة ، او التي يمكن ان تتوفر للاقتصاد خلال فترة البرنامج التنموي.

3.المبادئ الأساسية للبرامج التنموية:

يمكن استخلاص اهم المبادئ الأساسية للبرامج التنموية وتلخيصها فيما يلي [2]:

1.3 الواقعية: اذ لابد ان يوضع البرنامج التنموي على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع و الحقائق الاقتصادية القائمة فيه، و ان توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم ، و بالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول الى الأهداف المنشودة.

2.3 الشمولية : يجب ان يشمل أغلب المتغيرات الأساسية التي من شأنها العمل على تحديد الإنتاج، و ان تغطي كل المصادر و الإمكانات الرئيسة ، مادية كانت او بشرية , لان الاقتصاد القومي ككل مترابط عضويا، و قد لا يمكن الوصول الى الشمولية بخطوة واحدة ، و انما ينبغي ان نصل اليها تدريجيا ، و ذلك بوضع استراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع، ثم وضع خطط تنموية مرحلية ذات ابعاد زمنية متوسطة، تنبثق عناها البرامج السنوية قصيرة المدى.

3.3 التكامل و التناسق: يجب ان تكون أجزاء البرنامج متكاملة عضويا، و ان تشكل في مجموعها كلا متكاملا ومتناسقا، و هذا التناسق يجب ان يشمل الأهداف و الوسائل المستخدمة في تحقيقها.

---

[1] احمد عراف العساف ، محمود حسين الوادي ، التخطيط و التنمية الاقتصادية ، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2011 ،ص 39.

[2] علاء فرج الطاهر ، التخطيطي الاقتصادي ، عمان ، دار الراية النشر، 2001 ، ص: 237-238.

4.3 المرونة : نظرا للتطور السريع في العلوم و التكنولوجيا، يجب ان لا يكون البرنامج مقيدا يحد من تقدم المجتمع ، اذ لابد ان يتصف البرنامج التنموي بالمرونة ، و ان يتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر.

5.3 الالتزام و الديمقراطية: لابد من توفير جهاز مركزي لاتخاذ القرارات، و ان يكون لهذا القرارات صفة الالزام على جميع المستويات في القطاع العام وصفة التوجيه لقطاع الخاص و التعاوني ان وجد ، و من ناحية أخرى فلابد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهيرية و منظماتها في صياغة البرامج التنموية.

6.3 المركزية و اللامركزية: يعني مبدأ و توزيع العمل على أسس مركزية القرارات و المتابعة و التقييم لأداء البرامج التنموية و لا مركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة.

7.3 الاستمرارية : ان مبادئ الواقعية و الشمول و الاتساق و المرونة المركزية و الديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين أجزاء البرامج التنموية و استمراريتها، اذ ان هذه الأخيرة لابد ان تكون عملية مستمرة.

و تطبيقا لهذا المبدأ تأخذ بعض الدول التي تتبع منهج البرامج الاقتصادية و الاجتماعية بمبدأ ما يسمى بالبرامج المتحركة ، بمعنى العمل باستمرار على تمديد سنوات البرنامج الى الامام و تعديله حسب المتطلبات و المتغيرات المستجدة، مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة و يساعد الدولة على مواجهة الظروف الجديدة، و يضمن استمرار البرنامج التنموي.

المطلب الثاني : أنواع البرامج التنمية

تتعدد أنواع البرامج التنموية و تتنوع وفقا لاختلاف الأهداف و مستوياها و ابعادها الموضوعية و الزمنية و الجغرافية ، ويمكن التمييز بين أنواع كثيرة من البرامج و فقا للمعايير التالية:

1- **المعيار الزمني :** يمكن تنصيف البرامج التنموية حسب المعيار الزمني:

1-1 **برامج تنموية طويلة الأجل :** و هي عادة تغطي فترة عشرة سنوات أو أكثر و تتضمن طبيعتها التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية في الاقتصاد القومي، أي تحديد الأهداف الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية و أحداث تغيير أساسي على الهيكل الإنتاجي ، و تغيير نمط الدخل القومي ، و القضاء على البطالة و الارتفاع بالمستوى التكنولوجي ، و من أهم الأسباب التي تدعو الى بناء برنامج طويل الأجل هو وجود بعض المشروعات التي تتجاوز مدة إنشائها فترة الخطة متوسطة الأجل.[1]

2-1 **برامج تنموية متوسطة الأجل:** يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 إلى 7 سنوات و هي ترتبط بالخطة طويلة المدى عن طريق الإطار العام الذي ترسمه هذه الأخيرة.

ويحتوي هذا البرنامج على درجة أكبر من التفاصيل مقارنة بالخطة طويلة الأجل.

[1] - علاء فرج الطاهر، مرجع سابق، ص77.

3-1 **برامج التنموية قصيرة الأجل :** تتراوح المدة الزمنية لمثل هذه البرامج بعام واحد و غالبا ما ترتبط بالميزانية العامة للدولة، و تتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق لكل مكوناتها حيث إنها تتبع تنفيذ المشروعات المختلفة ، و التي قد يستغرق تنفيذ بعضها أكثر من عام[1] .

2- **المعيار الموضوعي :**

يرتكز هذا المعيار على طبيعة البرامج و محتواها المادي و الجوانب التي تشملها، حيث يمكن التمييز بين نوعيين من البرامج كما يلي:

2-1- **برامج تنموية قطاعية:** و التي تشمل مجموعة من القطاعات المترابطة مثل قطاع الصناعة أو زراعة أو غيرها.

2-2 **برامج تنموية شاملة :** و تتضمن كافة القطاعات الاقتصادية في دولة بما في ذلك القطاعات الخدمية الإنتاجية، وفي مختلف المجالات ، كما يشمل ذلك تحديد لأهداف و المشكلات و المشاريع و تصميم الحوافز و السياسات التأثيرية للقطاعين العام والخاص، وتجدر الإشارة الى ضرورة ترابط بين البرامج التنموية القطاعية والشاملة، حيث أنّ البرامج القطاعية لا تعني الانعزال أو الفصل المطلق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة يهدف الى زيادة تركيز و تكثيف الجهود من اجل تحقيق الأهداف بفعالية و كفاية من اجل مراعاة الخصوصيات المتعلقة بكل قطاع اقتصادي.[2]

3- **المعيار الجغرافي:** و يشير الى النطاق المكاني الذي تمتد إليه البرامج التنموية ، حيث يمكن التمييز بين الأنواع التالية :

3-1- **البرامج التنموية المحلية:** و يشمل منطقة جغرافية و صغيرة أو محدد نسبيا، كأن يشمل منطقة بلدية محددة.

3-2- **البرامج التنموية الإقليمية :** ويشمل إقليم الدولة بكامله ومناطقه المختلفة بكافة مستوياتها.[3]

المطلب الثالث : مصادر تمويل البرامج التنموية

1. **مصادر تمويل محلية:** إن المصدر الأساسي لهذا التمويل هو مدخرات الوطنية التي تأخذ شكلين أساسين هما المدخر الاختياري و المدخر الإجباري.

1.1. **الادخار الاختياري :** هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم إنفاقه على السلع و الخدمات و عدم اكتنازه، آو هو ذلك الجزء من الدخل الذي يقتطعه الأفراد طوعيا لرغباتهم، و

[1]- نائل عبد الحفيظ العوامة ، إدارة التنمية (الأسس ، نظريات ، التطبيقات العملية) ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ،2009ص56.

[2]- العوامة نائل عبد الحفيظ، مرجع سابق،ص85

[3]- إسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية(نظريات نماذج استراتيجيات) ، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع،2012،ص60.

يأخذ شكل حسابات في المصاريف و صناديق التوفير، و يمثل هذا النوع في مدخرات القطاع العائلي، و قطاع الأعمال يضاف إليه القطاع الحكومي.

1.1.1 **مدخرات القطاع العائلي**: يتوقف حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لذلك القطاع، و هو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل ، و بين ما ينفقه على الاستهلاك، و يأخذ صورا عديدة كالأرصدة المصرفية و صناديق التوفير و الاستثمار المباشر خصوصا في شراء العقارات، و قد يتخذ الادخار العائلي صورة الادخار التقاعدي مثل عقود التأمين على الحياة.[1]

1.1.2 **مدخرات الحكومية:** وهي تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العامة للدولة اكبر من حجم نفقاتها.[2]

2.1 الادخار الإجباري: هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد و المشروعات، و يعتبر هذا الشكل من الادخار ذا فعالية في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسية المالية المناسبة .

1.2.1 الضرائب: تعتبر الضريبة الوسيلة التي استخدمها الحكومة في تمويل البرامج التنموية العامة، و تلجأ إليها الحكومات في العادة كأنها تعد أقصى الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية كما تتميز بسهولة فرضها و جبايتها.

2.2.1 القروض العامة : وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها، و تلجأ الحكومات عادة الى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب و ظروف الطوارئ، و لتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القروض في بعض المشروعات الإنتاجية.

2. مصادر التمويل الخارجية : يشير الواقع الى أن مصادر التمويل المحلية في البلدان المتخلفة عاجزة عن توفير المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية ، وهكذا يبدو أن استيراد رأس المال من الخارج أمر لا مفر منه للخروج من المأزق، لو أرادت الدولة أن تتحاشى مخاطر التضخم النقدي أو خفض مستوى الاستهلاك الجاري، و تأخذ التدفقات الأجنبية صورتين رئيسيتين هما:

2.1 التدفقات المالية الخاصة :

1.1.2 القروض الخاصة : و تنشأ هذه القروض عن ثلاثة حالات هي الائتمان: الصادرات ، الاقتراض من مصارف التجارية الخاصة أو اكتتاب في السندات.

فالحالة الأولى عبارة عن قرض انتمائية تقدمها شركات أجنبية خاصة أو مصدرون لتوريد السلع و الخدمات للدولة المستوردة، و يشترط في هذا القرض أن يكون مضمونا من قبل الحكومة.

---

[1]- العساف احمد عراف، الواد محمود حسين ، مرجع سابق، ص 195.

[2]- عبد اقادر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2001،ص 57.

أما الحالة الثانية فهي عبارة عن قروض قصيرة لأجل عالية الكلفة تنحدر أسعار الفائدة بوضوح الأسعار السائدة في الاواق رأس المال للدول المتقدمة.

2.1.2 الاستثمار الأجنبي الخاص :و ينقسم الى استثمار مباشرة للمشروعات التي يملكها الأجانب ملكية كاملة أو جزئية ، و استثمار غير مباشر بصورة اكتتاب في محفظة الأوراق المالية.

2.2 المعاونات الائتمانية الرسمية : و تعرف على أنها كل تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربحية التجارية من قبل الدول المانحة للمعونة، و هي بذلك تشمل على المنح الخالصة حيث تسلم دون مقابل، وقروض طويلة الأجل التي تشمل أعباء كبيرة على ميزانية الدولة، لكن إدخال القروض في عدد المعونة الاقتصادية يعود الى شروطها المسيرة من حيث طول فترة السداد انخفاض سعر الفائدة، و يلعب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أدوارا هامة في هذا المجال.

3. سياسات تمويلية معروفة :يترتب عن قدر الادخارات المحلية ضعفا في معدل الاستثمار القومي ، مما يجعل الحكومات تلجأ الى معالجة ذلك القصور من خلال الاستعانة برأس المال الأجنبي أو باستخدام بعض السياسات التمويلية من أهمها : التمويل التضخمي، و التمويل بالعجز.

1.3 التمويل التضخمي:وهو أسلوب تمويلي قائم على أساس اقتراض الحكومة من البنك المركزي من خلال إصداره نقدا جديدا يساوي عنده معدل الزيادة في عرض النقد مع معدل نمو الناتج القومي، مع توفر المرونة الكافية للأجهزة المالية، لتكون لديها الكفاءة العالية في امتصاص جزء من النقد المتداول عند الضرورة.

2.3 التمويل بالعجز: و يعني أن الدولة تنفق أكثر مما تحصل عليه من إيرادات، و بذلك تستحدث عجزا في الميزانية، و إن المصدر الأساسي لهذا النوع من التمويل هو حصيلة القروض التي تكتب عليها الحكومة، و يعتبر إضافة حقيقية الى الطلب الكلي الفعال، بعكس الإنفاق أخر، أي تقليل أخر، أي تقليل الإنفاق الخاص و زيادة في الإنفاق العام، و لكن نتبع الآثار المختلفة لسياسات الاتفاقية لا بد من معرفة الاقتراض.

3.3 الاقتراض من البنوك : و يعتبر أكثر فعالية من الاقتراض من الأفراد لأغراض أحداث التوسع لان الاقتراض من البنك يؤدي الى مجرد نقل جزء من النقود من أيدي الأفراد الى حكومة.

3.4 الاقتراض من الأفراد :يختلف اثر هذا الأسلوب عن سابقه لان شراء الأفراد للسندات الحكومية لا يترتب عليه عملية خلق جديدة للنقود، أي أن الفرد يحول القوة الشرائية التي يمتلكها الى الحكومة و يوصف هذا الأسلوب أحيانا بتحرير المدخرات الكائنة ، و هو أسلوب غير مقيد في فترات الركود الاقتصادي و يمكن استخدامه في حالة تضخم [1] .

[1] العساف احمد عراف ، الوادي محمود حسين ، مرجع سابق، ص 203-204

المطلب الرابع : مراحل البرامج التنموية

سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم المراحل التي تمر بها البرامج التنموية ابتداء من المرحلة السابقة على وضعها الى مرحلة إعداده و إقرارها، ثم مرحلة تنفيذها للوصول الى مرحلة تقييمها.

أولا :المرحلة السابقة على وضع البرامج التنموية

إن تحديد الأهداف و الطموحات المشمولة بالبرنامج التنموي المراد إعداده ضمن تصور زمني و موضوعي و مكاني محدد ، حيث تقوم السلطة التحضيرية باختيار الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المراد تحقيقها في ضوء الإمكانات المتاحة، فهي تضعها في ضوء الدراسات المقدمة مسترشدة في ذلك بالإنجازات التي حققها الاقتصاد القومي في الماضي، و ذلك بأعداد البيانات و الإحصائيات اللازمة، و من أهم المتغيرات المطلوب معرفتها ما يلي:[1]

- **الهيكل الإنتاجي السائد:** أي تقدير المنتجات الرئيسية من حيث الحجم و القيمة معرفة الإنتاج الجاري على وجه التقريب و قياس الطاقة الإنتاجية الممكن استخدامها في الحال و خلال الخطة.
- **حجم الموارد البشرية :** و هي حصر عدد السكان في الدولة في اقرب تاريخ ممكن لوقت إعداد البرنامج و بيان توزيعهم الجغرافي و تركيبهم من حيث السن و المهنة و معدلات المواليد و الوفيات ...الخ
- **الموارد و الاستخدامات:** و هي مقارنة بين الإنتاج المحلي و الواردات من ناحية و الاستهلاك النهائي الجاري و الاستثمار العام و الخاص و الاستهلاك الوسيط و صافي العلاقات مع الخارج.
- **الصادرات و الواردات:** و هي دراسة أسواق الصادرات و تحديد العقبات التي تعترض التسويق الخارجي، و إمكانية الحصول على أسواق جديدة.
- **متغيرات مختلفة:** نجد منها متغيرات متعلقة بالموارد المالية، و في ثورة المائية و الحيوانية و الطاقة المحركة.
- إن البيانات التي يتم الحصول عليها تقدم في شكل جداول إحصائية و محاسبية، و يمكن إعداد هذه البيانات من خلال إعداد عدد من المعاملات و العلاقات التي تعد معرفتها أمر بالغ الأهمية عند تحضير البرنامج.

و في الأخير يجب في هذه المرحلة دراسة المتغيرات التي سبق التنبيه إليها حتى يمكن تقدير الإمكانيات القومية ، و يجب على الهيئة العليا دراسة احتمالات سير هذه المتغيرات في المستقبل بغرض استمرار الظروف على ما هي عليه، أي دون أن تأخذ في حسابها ما تريد الخطة إدخاله من تعديلات على هذه المتغيرات.

[1] علاء فرج الطاهر، مرجع السابق ، ص 45

ثانيا : مرحلة إعداد البرنامج التنموي و إقراره

يتم الانتقال الى هذه المرحلة بعد إتمام وضع الخطة ، و هذه المرحلة مختلفة من حيث طرق الإعداد باختلاف البيانات المتاحة ، و باختلاف نوعية البرنامج، و يمكن إبراز هذه المرحلة من خلال ما يلي :

1. **وضع الإطار المبدئي للبرامج** : بعد تحديد الأهداف العامة للخطة، تقوم الهيئة العليا بترجمة الأهداف العامة للخطة المتعلقة بالاستثمار الى أهداف تفصيلية على مستوى القطاعات الرئيسية سواء الصناعة أو زراعة أو النقل أو المواصلات، تمثل هذه الترجمة للأهداف و الأولويات الخطة المبدئية التي تتم على أساسها المناقشة و قد يتم التعديل، و يجب إخضاع أهداف فروع الإنتاج المختلفة الى اختبارات الاتساق قبل أن نعتبر أن لدينا مشروعا أوليا للبرنامج، و استخدام الأساليب الفنية كالموازين و تحليل المدخلات و المخرجات و البرامج الخطية.[1]

2. **إعداد خطط الفروع** : يجب إرسال الإطار المبدئي للبرنامج على مستوى القطاعات و الوزارات ليقوم هذا المستوى بدراسته ووضع الاقتراحات البديلة و التعديلات التي يرى إدخالها، و يقوم بوضع خطة أكثر تفضيلا على مستوى القطاع الذي يمثله ، تبين تفصيلات معدل نمو الدخل القومي على مستوى القطاع الذي يمثله ، تبين تفصيلات معدل نمو الدخل لقومي على مستوى القطاع و توزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة داخل القطاع.[2]

3.طرق اعداد البرامج التنموية:هناك عدة طرق لأعداد برامج تنموية،من أهمها ما يلي :

3.1طريقة المدخلات و المخرجات: حيث تقوم على تقسيم الاقتصاد القومي الى قطاعات على النحو الذي تشابك بها الأنشطة الاقتصادية، و حسب حاجة كل قطاع الى منتجات القطاعات الأخرى.

2.3طريقة التجربة و الخطأ: تسمح هذه الطريقة بوضع أوليات في التنفيذ و تحديد ترتيب هذه الأوليات باستخدام الموازين العينية المختلفة (موازين سلعية و الموازين المالية ، موازين القوى العاملة) ، الأمر الذي يمكن من تحقيق أهداف الخطة مع مراعاة العقبات المادية و لقيود التي تمنع تحقيقها كلها معا.

3.3طريقة المراحل : تعتمد على تقسيم عملية إعداد البرنامج الى أربعة مراحل كما يلي [3]:

1.3.3اعداد التوجيهات:حيث تقوم السلطة السياسية بتحديد التوجيهات الخاصة بالأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية خلال الفترة التي يعد لها البرنامج.

2.3.3 إعداد مشروع الخطة : و تنطلق من التوجيهات الخاصة التي طرحتها السلطة السياسية، و إعداد المشروع للخطة يعتمد على الكلفة الزائدة التي يفترض أن تكون قد حددت في توجيهات السلطة السياسية.

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع السابق، ص92

[2]- علاء الفرج الطاهر ، مرجع السابق،ص46

[3]- نائل عبد الحفيظ العوامة ، مرجه سابق ، ص 88

3.3.3 إعداد مشاريع قطاعية : و التي تقوم بتوزيع الأهداف على مختلف القطاعات الاقتصادية القومية ، و من ثم اختيار هذه الأهداف وفق الطريقة التي ذكرناها فيما يتعلق بالهداف على مستوى الاقتصاد القومي.

بحجم الإنتاج و الاستهلاك واليد العاملة و حجم الاستثمار اللازم.

كما يجب التوصل الى وضع التوازن بين الموارد و الاستخدامات فيما يتعلق بحجم الإنتاج والاستهلاك و اليد العاملة وحجم الاستثمار اللازم.

4.3.3. وضع خطة بشكل نهائي : و تشمل فحص و اختيار توازن الخطط القطاعية، و توافقها مع الأهداف العامة للبرنامج ، إن مقارنة الخطط القطاعية فيما بينها من حيث احتياجات كل قطاع لمنتجات القطاعات الأخرى، و التي يمكن من التوصل الى الكشف عن خلل المحتمل في التناسب بين هذه القطاعات، ومن ثم إصلاح هذا الخلل بالتتابع حتى يشمل التوازن لمختلف أجزاء البرنامج، و يتم تنسيق بين الأهداف الحسابية و بين الأهداف الواردة في توجيهات السلطة السياسية.

4. وضع البرنامج في وضعه النهائي

بعد أن تقوم الهيئة المسؤولية عن إعداد البرنامج التنموي بالتنسيق بين الخطط المختلفة التي تلقتها من المستويات الأدنى تدخل على الإطار المبدئي للبرنامج ما تراه ضروريا من التعديلات على ضوء المقترحات العديدة التي بدأتها المستويات المختلفة المشتركة في العملية ، فتكون الخطة بذلك وصلت الى صورتها النهائية و تكون أكثر وضوحا و تفصيلا، و تقوم بإرسالها الى سلطة السياسية العليا موافقة عليها.[1]

5.مرحلة إقرار البرامج التنموية :بعد الاقتراح النهائي للخطة عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها والموافقة عليها لتصبح الخطة بعد هذه الموافقة خطة نهائية لها شكل قانوني، كما أن إصدار الخطة في شكل قانوني يزيد من أهميتها في نظر القيادات السياسية و أعضاء الحكومة و إفراد الشعب، و هذا بالطبع من إمكانية تحقيق الأهداف التي تضمنها.

ثالثا: مرحلة تنفيذ و تقييم البرامج التنموية

1. **مرحلة تنفيذ لبرامج التنموية:** إن تنفيذ البرنامج التنموي يقع على عاتق أفراد المجتمع و الوحدات الإنتاجية و الجهاز الحكومي في الدولة، كما أن الوحدة الإنتاجية تتحمل العبء الأكبر في تنفيذ الخطة بشكل كبير لأنها أكثر مستويات التنفيذية اتصالا بالواقع ، حيث تقوم بعملية الإنتاج و التوزيع، و من ثم تواجه المشاكل التي تظهر في عملية التنفيذ، و يلاحظ أن ازدياد درجة المركزية في الإدارة و التوجيه بسبب عدم توفر الكوادر السياسية المؤهلة بالتنظيم الجديد كما للاقتصاد القومي، و عدم استقرار علاقات الإنتاج الجديدة كما

[1]- علاء فرج الطاهر،مرجع سابق،ص46-47.

أن توفر الكوادر المؤهلة الإدارية تؤدي المركزية الزائدة التي فقد ضياع الكثير من الموارد، و من ثم عرقلة تنفيذ البرنامج. كما أن الإخفاق في التنفيذ يرجع الى مجموعة من الاعتبارات منها[1]:

- عدم واقعية الخطة.
- الاهتمام بالجانب المالي للبرنامج دون الجانب المعنوي .
- المبالغة في تقدير الاحتياجات الاستثمارية.
- العقبات و التنظيمية و الإدارية.
- عدم قيام بالدراسات التحضيرية الكافية للمشروعات قبل إدراجها في البرنامج التنموي.

ينبغي أن يتوفر في البرنامج عند تحضيره و إعداده أن يسهل تنفيذه، و توفر أجهزة على درجة عالية من الكفاءة ، مع تحديد واضح لمسؤولية و نطاق اتخاذ القرار التنفيذي، و توفر أجهزة متابعة التنفيذ و الرقابة عليه ليضمن قدر الإمكان عدم انحراف التنفيذ عن أهداف المحددة.

2. **تقييم البرامج التنموية:** إن المشاريع التنموية لا تأتي من فراغ أو من دون هدف معين، إنها تضع استجابة المطالب المجتمع بشكل عام أو شريحة منه في منطقة ما، لحل مشكلة محددة أو تحقيق منفعة عامة. غير أن الأمر لا ينتهي عند مرحلة صياغة أو صنع البرنامج المطلوب فقط، بل إن الأهم من ذلك و الأخطر هي مرحلة تنفيذ البرامج بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف المحددة لها دون إسراف أو تبذير في جهد و الوقت و المال، أي تحقيق الكفاءة و الفعالية في التنفيذ.

إذ أنّ دقة اختيار البرامج وحسن صياغتها ليس هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعوّل عليه للحصول على النتائج المنشودة، بل يلزم أن يكون التنفيذ بنفس الدرجة من الدقة و الجودة لتحقيق تلك النتائج، ولذلك فإن من أهم المعايير التي تكشف عن مدى صحة ودقة صياغة البرامج التنموية وحسن تنفيذها من دونه، هو النتائج التي تتمخض عنها، ومدى صحة ودقة صياغة البرامج التنموية وحسن تنفيذها من دونه، هو النتائج التي تتمخض عنها، ومدى مطابقتها مع الأهداف المرسومة لها، لمعرفة الانحرافات أو مقدار الابتعادات عن بعضها البعض الأخر لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وهو ما يعبر عنه بمرحلة تقييم البرامج التنموية.[2]

2.1 خطوات عملية التقييم: إن عملية التقييم هي عملية هادفة تنجز من قبل جهة أو عدة جهات داخل السلطة التنفيذية أو خارجها، وتمرّ بالعديد من الخطوات أو المراحل التي تعتبر كل خطوة واحدة منها أو أكثر من إجابة لواحد من التساؤلات التالية[3]:

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سابق،ص102.

[2]- Schreiner m. évaluation and micro entreprise programs, Washington university center of social developement.2001.p 05.

[3]- Weis ch. Evaluation. 2nd Edition. Usa. New jersey printicehall.1998.p32.

- ماذا نقيّم؟

- كيف يتم التقييم؟

- لماذا نقيم؟

1-1-2 الخطوة الأولى: يتم فيها تعيين أو تحديد البرنامج التنموي المراد تقييمه من قبل الفريق أو الجهة المكلفة بالتقييم، ولابد أن يحدّد توقيت والانتهاء منه لتقليل التكاليف وضمان سرعة انجاز عملية التقييم قبل فوات الأوان واختصار الجهد، والوصول بالتالي الى تحقيق الكفاءة في عملية التقييم ذاتها.

1-1-2 الخطوة الثانية: تتعلق بكيفية إجراء عملية التقييم، وتتضمن عددا من الخطوات الفرعية هي:

1.2.1.2 وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم: إذ لا يمكن إجراء عملية التقييم دون تحديد أو وضع مجموعة من الأوزان أو المقاييس المعيارية التي يمكن أن تكون أهدافا فرعية، أو مقدار من الأموال، أو التوقعات، أو عددا من الأفراد أو كمية من المواد أو المعدات، كما يمكن أن تكون الموازنات التقديرية التي توضع لمختلف أوجه النشاط.

2.2.1.2 جمع البيانات و المعلومات وتحليلها و تفسيرها: أن عملية التقييم تتطلب الكثير من البيانات والمعلومات حول البرامج التنموية المنفذة أو تحت التنفيذ المراد تقييمها، ويمكن الحصول على هذه البيانات من التقارير اليومية و الأسبوعية والشهرية والفصلية والسنوية التي تقوم بإعدادها الأجهزة المنفذة لهذه البرامج، وكذلك السجلات التي تحتفظ بها هذه الأجهزة، ومستندات الاستلام و الصرف والبيانات الختامية، وقوائم المركز المالي وغير ذلك من المصادر التي يمكن اعتمادها للحصول على البيانات، ثم تحليل هذه البيانات باستخدام مجموعة من الطرائق و الأساليب الإحصائية، تمهيدا لتفسيرها، واستخلاص النتائج والدلالات التي يستفيد منها المقومون في الخطوة اللاحقة.

3.2.1.2 عقد المقارنات بين المنفذ و المخطط (المعايير): لمعرفة الانحرافات تقوم الجهة المسؤولة عن التقييم بمقارنة الأداء النمطي للأجهزة التنفيذية و النتائج التي حققتها في ضوء البيانات و المعلومات التي يفرض تحقيقها، وكذلك الأهداف المتخصصة مع الأهداف المطلوب تحقيقها، وغير ذلك للحكم عن كفاءة التنفيذ من جهة، وفعاليته من جهة أخرى.

3.1.2 الخطوة الثالثة: تتعلق باتخاذ القرارات أو الإجراءات التصحيحية اللازمة، إذ أنّ الغاية من التقييم لا تنتهي عن معرفة الانحرافات بين التنفيذ والتخطيط، بل الأهم من ذلك كله هو تصحيح المسار باتخاذ الإجراءات التي تقتضيها كلّ حالة أو يستحقها كل موقف، لتصويب الأداء باتجاه تحقيق الأهداف وانجازها وفق ما هو مخطط له، خصوصا إذا ما تم التقييم قبل وأثناء التنفيذ، أما التقييم بعد الانتهاء من التنفيذ فأنه يمكن

الاستفادة منه في تنفيذ البرامج و المشاريع اللاحقة من جهة، وتحديد الأشخاص والجهات المسئولة عن الانحراف إن وجد، وأسبابها لغرض معالجتها.[1]

2.2 القائمون بالتقييم: من خلال ما تم طرحه نستنتج أن القائمين بعملية التقييم مجموعة من الجهات الرسمية (الحكومة)، وغير رسمية يمكن إجمالها فيما يلي:

1.2.2 الجهات الرسمية: تتولى عملية تقييم البرامج التنموية مجموعة من الأجهزة الرسمية الحكومية سواء على مستوى المحلي أو الوطني، ومن هذه الأجهزة:

1.1.2.2 المجالس البرلمانية أو النيابية: هي الجهة المخول لها بتشريع الأنظمة والقوانين العامة، وكذلك البرامج التنموية والمشاريع التي تقترحها الإدارات التنفيذية لمعالجة المشاكل وتلبية المطالب العامة للمواطنين، وهي بهذا الحال تملك الحق في الرقابة والتقييم عن طريق التفتيش تؤلف لهذا الغرض، تقوم بجمع البيانات و تحليلها وتفسيرها واستخلاص المؤشرات والنتائج لتقييم البرامج التنموية.

2.1.2.2 ديون الرقابة المالية: يقوم بعمله التقييمي سنويا من خلال جمع البيانات و المعلومات، وفحص السجلات المتنوعة، واستخدام كل ما يراه ضروريا ومناسبا للحصول على البيانات عن أداء الأجهزة الحكومية، ورفع التقارير التي تضمن تقييم تلك الإدارات وأسلوب تنفيذها للمهام والبرامج المكلفة بها.

3.1.2.2 الإدارات التنفيذية: تقوم الإدارات التنفيذية نفسها كالوزارات و الهيئات و المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بإجراء العمليات الرقابية وتقييم البرامج التي تتولى مسئولة تنفيذها بنفسها، وذلك للتأكد من مواكبة التنفيذ كما هو مخطط ، ومحاولة القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها.

2.2.2 الجهات الغير الرسمية: أن عملية تقييم البرامج التنموية لا تصطلح بها الجهات الحكومية فقط، بل حتى الجهات غير الرسمية مثل:

1.2.2.2 المواطنون : فالمواطن العادي قد يقوم بإصدار الأحكام التقييمية على هذا البرنامج أو ذلك بحسب أرائه واجتهاداته الشخصية المبنية في كثير من الأحيان على مدى تأثر مصلحته الذاتية بهذه البرامج سلبا أو إيجابا.

2.2.2.2 وسائل الإعلام : تعد وسائل الإعلام كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز من الجهات التي تقوم بنشر المقالات و التحقيقات والمقابلات التي تقييما لبعض المشاريع التنموية.

3.2.2.2 الأحزاب والنخب السياسية وجمعيات الضغط: إن الأحزاب السياسية وجمعيات الضغط قد تمارس هي الأخرى دورا مهما في تقييم البرامج التنموية، وذلك لاستخدامها كوسيلة ضغط هي الحكومة للحصول على مكاسب سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية لمصلحتها.

[1] - Blandell r. évaluation methods for non expérimental data. Vol 21 n° 04. USA. Fiscal studies.p429.

إن التقييم الغير الرسمي في معظم الحالات يكون تقييما، وذلك لان الجهات التي تقوم به جهات غير متخصصة بالتقييم، ودوافعها للتقييم هي دوافع المصلحة والمنفعة الذاتية وحسب.

مما سبق نلخص مراحل البرامج التنموية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3) : مراحل البرامج التنموية

المصدر: من الإعداد الطالبان بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثالث : المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم الدول لاسيما النفطية منها، أن اعتمادها على مصدر دخل واحد، يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خاصة تلك التي تنجم عن تقلب أسعار سلع التصدير الرئيسة، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها وتقليل الاعتماد على مورد واحد للدخل، لذا أصبح التنويع الاقتصادي يمثل قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في هذه الدول، كونه يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون القطاعات الأخرى (كالاعتماد على قطاع النفط)، وكذا توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي وأنواعه

يمثل التنويع الاقتصادي مدخل رئيس لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد لدخلها، سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنويع الاقتصادي،أنواعه أهميته ومبررات الأخذ به، وكذا علاقته بكل من النمو والتنمية.

أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب ، بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات .[1]

على هذا الأساس ندرج فيما يلي بعض التعاريف لهذا المفهوم:

*حسب خبراء الأمم المتحدة يعني التنويع الاقتصادي " تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على إيرادات دائمة ومستقرة[2]

[1]محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014 .

[2] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06 ،العدد 12 ،جامعة الأنبار- العراق، 2014 ،ص 467

*يعرف التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصاديات الدول النفطية على أنه: " عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[1] ".

*ومن ناحية ثانية يعني التنويع الاقتصادي "عملية استغلال كافة الموارد والطاقات الإنتاج المحلي بما يكفل تحقيق تراكم في قدرات الذاتية على توليد موارد متجددة ′ وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات[2].

*وينصرف معنى التنويع إلى:"الرغبة في تحقيق عدد كبير لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن الإطار التنافسية العالمية′ وذلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع الاقتصادي ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم.

*ويمكن أن يكون التعريف التالي شاملا أكثر من التعريفات السابقة "هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام[3].

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

كما يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها:

التنويع العمودي: (الراسي):هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات لنشاط أخر كأسلاك كهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو مايسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية.

التنويع الأفقي: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالربط بين الطاقة والزراعة.

التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواق جديدة.

---

[1] بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع - الإشارة إلى حالة الجزائر (أطروحة دكتو راه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر)2014-2015،ص234.

حامد عبد الحسين الجبوري،التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الستراتيجية،شبكة النبأ المعلوماتية. [2]

[3] عبد الرزاق بن علي،نجوى الراشد،التنويع الاقتصادي:المفهوم الأهمية و المحددات مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول:بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة′جامعة حمانة لخضر،ايام 3/2نوفمبر 2016جامعة واد سوف،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر ص3.

التنويع الشامل:والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.

التنويع الجغرافي:والذي يسعى الدخول الى مناطق جغرافية جديدة(تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديد.

والشكل الموالي يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (1-4) رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

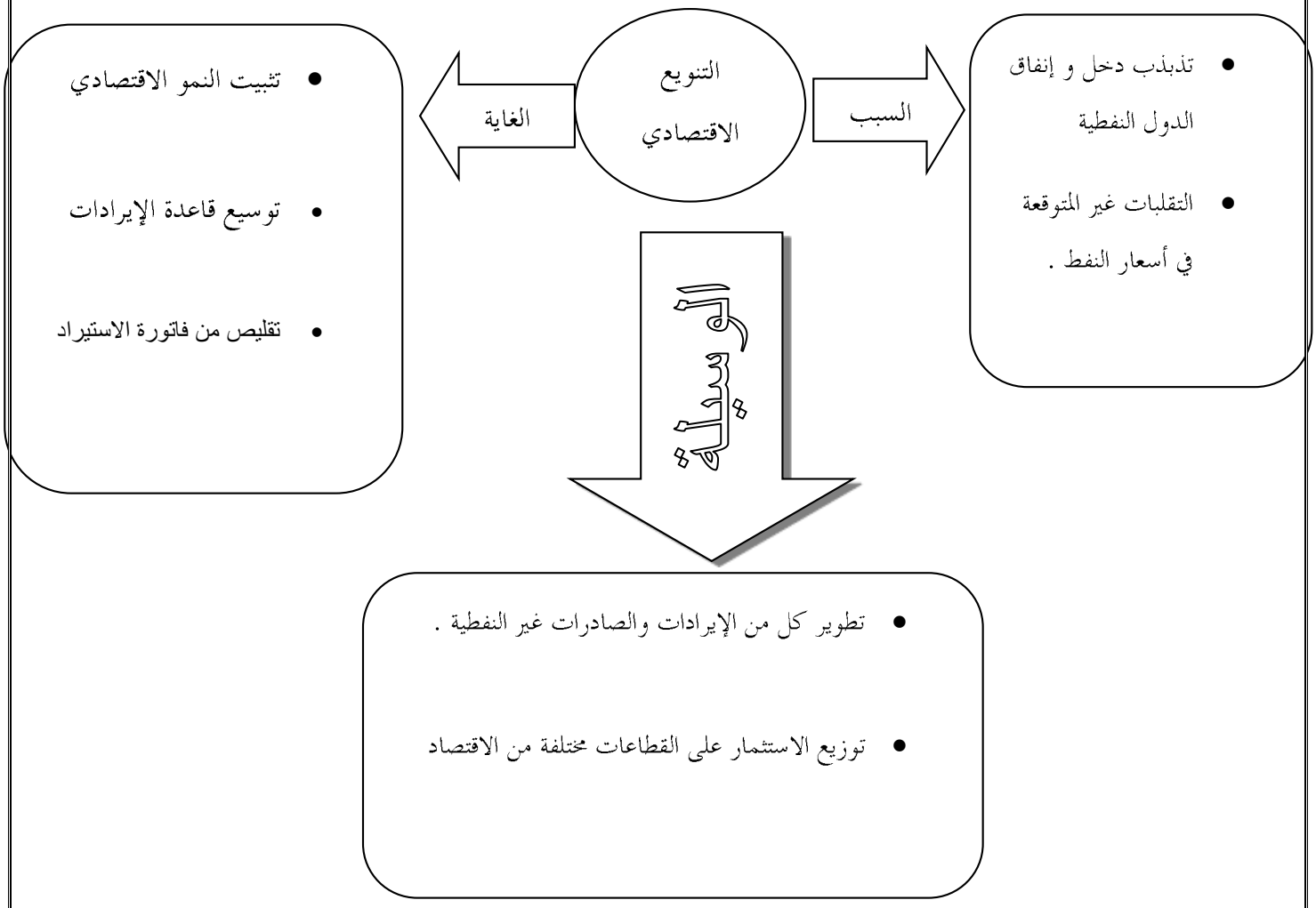

المصدر: من إعداد الطلبان بناءا على التعاريف السابقة

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي و أهدافه

أولاً : أهمية التنويع الاقتصادي

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد،و المتأتي من امتلاكها للمورد الطبيعي (النفط،الغاز،...) ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج.وباعتبار الموارد الطبيعية غير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم أجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشكل ناتج عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية يمكننا من خلالها ان نتفادى الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها.

حيث احتلت مسالة التنويع مكانة هامة في تاريخ الاقتصادي،حيث تدور جميع تفسيراتهم حول التنويع الأنشطة الاقتصادية،

يمارس التنويع الاقتصادي دورا مهماً في تحريك عجلة التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان النامية، ، حيث تبرز أهميته في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لأن عملية تنويع القاعدة الإنتاجية هي من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى اعتمادها لغرض الحصول على إيرادات متنوعة من جهة، ومن أجل زيادة إيرادات تلك الدول من جهة أخرى[1]. فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص .تظهر أهمية التنويع الاقتصادي كالتالي[2]:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.
- يعتبر التنويع أمرا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة[3].

---

[1]الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية و إمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد ، 02 -حالوب كاظم معلة، علي محمد أحمد، كلية المنصور الأهلية - العراق، 2015 ،ص46

[2]حامد عبد الحسن الجبوري، **التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451 تاريخ الاطلاع : 2022/05/15

باهي موسى،رواينية كمال،التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية:حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر،العدد5/ديسمبر 2012،ص134. [3]

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية[1].
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل للنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، وتشجيع الاستثمار.
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتهيأت المناخ الملائم لبيئة الأعمال.
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واجتماعياً
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

عادة ما يكون لجهود التنويع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة : تثبيت النمو الاقتصادي؛ توسيع قاعدة الإيرادات؛ رفع القيمة المضافة القطاعية [2] .

يمكن تلخيص أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي [3] :

- توسيع فرص وآفاق الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وزيادة الشركاء التجاريين والأسواق الدولية.
- تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- إيجاد صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة.
- تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية.
- خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية، وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية.
- تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء على كاهل الإنفاق الحكومي.

---

[1] مجلة الباحث،المجلد (1) 22/ديسمبر 2022واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية ص177

[2] - ناجي التوني، **مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04 ،العدد 02 ،بيروت - لبنان، جوان (يونيو) 2002 ،ص 08.

[3] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08 ،العدد ، 31 2014 ،ص .57

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد[1].

المطلب الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وخصائصه

أولاً: محددات التنويع الاقتصادي

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي، نجد:

1. **التدخل الحكومي:** يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملاً مهماً ومسبقاً لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون فيه الحكومة قادرة على تنفيذ برامج الإنفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الإنفاق العام بتنويع مصادر الدخل؛ دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛ وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية .ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين المحليين تصدير ما ينتجونه .
2. **القطاع الخاص**: يلعب القطاع الخاص دورا هاماً في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر إنشاء سياسات صناعية وتجارية ملائمة و إلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شراكات قوية مع القطاع الخاص.

يعود الارتباط بين التنويع وإشراك القطاع الخاص في الاقتصاد إلى سببين :

- ✓ يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل، وبالتالي ينظر إلى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص عمل.
- ✓ مشاركة القطاع الخاص في التنويع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي، إذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة إليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات إلى مجتمعات المعرفة .

[1] مجلخ سليم،جامعة 8ماي 1995قالمة (الجزائر)، قياس وتحليل الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019ص152

3. **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل التي تقود التنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد أن العديد من الدول الإفريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصادياتها وإتاحة فرص للإنتاج والمتاجرة في العديد من السلع في الأسواق الإفريقية والعالمية .

4. **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسساتية لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء؛ أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية.

ثانيا: خصائص التنويع الاقتصادي

تتمثل خصائص التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- يعني التحرر من اعتماد سلعة واحدة رئيسية.
- عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل.
- عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني.
- عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والإنتاجية.
- عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

المطلب الرابع:ا لإمكانيات الرئيسية و المعالم المقترحة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

أولاً:الإمكانيات الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

تملك الجزائر مجموعة هائلة من الإمكانيات الرئيسية التي تساعد في تحقيق التنويع الاقتصادي تتمثل في مايلي

1. <u>دور القطاع الخاص:</u> يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات الغير المستغلة،حيث يمكن على سبيل المثال البحث و التطوير لأنشطة جديدة،علاوة على ذلك ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة،وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد، ففي الجزائر تفتقر العديد من المؤسسات

الخاصة الطريقة للوصول لرأس المال، مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم استغلال الفرص التجارية بشكل كامل، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز زيادة رأس الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية و التجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، كما يجب على الحكومة أن تكون حساسة لاحتياجات القطاع الخاص، وبالمثل لذلك ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية،حيث ينبغي أن تأخذ هذه الأخيرة زمام المبادرة في قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد بالنظر إلى قدرات الجزائر باعتبار انه ليس هناك نقص في الفرص التجارية، لكن هناك نقص فادح للقطاع الخاص في وضع خطة شاملة لاستغلالها.

2. سهولة تبني مبادئ الحوكمة: يعتبر الحكم الراشد شرطا أساسيا في بناء بنية تحتية للتنوع الاقتصادي، حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم وتنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في البيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني،على المستوى الاقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك بالنسبة للقادة الوطنيين أو الاقلميين العام منهم أو الخاص، الفردي أو المؤسساتي، والذين يشكلون ما يعرف السائقين التنفيذيين " exécutive drivers"يمثل الإطار العام للتنويع في الحكم،حيث يعتبر هذا الأخير جد مهم للتنويع الاقتصادي، وذلك من وجهات نظر عديدة فعلى سبيل المثال تكمن أهمها من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية،فالحكومة لها دور هام في وضع الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان بيئة صحية لمناخ الأعمال، وهذا يظهر جليا في العديد من البلدان الإفريقية، على عكس نظرائها من دول العالم المتقدم، حيث تتميز مجموعة الدول الأولى ببيئة اقل وضوحا واستقرارا لا من حيث الأهداف ولا الاستراتيجيات، وغابا ما تكون القطاعات الصناعية الخدماتية ضعيفة مما يجعلها أكثر اعتمادا على تدخلات الحكومة، بالطبع فالاحتياجات الزائدة للخدمات العمومية ضاعفت من حجم القدرات المؤسساتية لفرض إصلاحات هادفة وسريعة لتوفير بيئة ملائمة للنشاط المؤسساتي.

احد الأمثلة البارزة لذلك هو عمل الحكومة على إصلاح الإجراءات الجمركية وتخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بحركة التجارة،بحيث يكون بقدرة المصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع بصفة أسهل،فعلى سبيل المثال الجزائر ليست تنافسية بقدر مناطق مماثلة على سبيل القدرات،فارتفاع تكلفة الاستيراد والتصدير إلى جانب أن هذه العمليات تأخذ عملية طويلة و مرهقة ادارا تجعل من الصعب على المؤسسات الجزائرية زيادة حجم تجارتها،وبالتالي توسيع قاعدة منتجاتها في المقام الأول، وعلى المستوى الإقليمي تحتاج الاقتصاديات الوطنية لمواءمة المعايير لضمان حرية النقل عبر الحدود لكل من السلع واليد العاملة.

في هذا الحال التنقل الحكومي مهم أيضا عند الاستجابة للتطورات الاقتصادية التي توفر فرصا لزيادة التنوع، مثلا أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض في أسعار السلع واثر ذلك بشكل كبير على بعض الدول التي تعتمد فقط أو في الغالب عبء عدد قليل أو حتى سلعة واحدة.

3.المورد الطبيعية من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي،لأي بلد ما هي الموارد الطبيعية، فهي غاية في الأهمية، حيث يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد،خاصة من خلال إثراء هذه الأخيرة، حيث يمكن خلق قيمة إضافية من الموارد المستخرجة، لكن يلاحظ غالبا عدم توافق هاتين الأخيرتين توفر الموارد وتنوع الإنتاج، وخصوصا في الدول الإفريقية بما في ذلك الجزائر، ويرجع ذلك بصفة كبيرة في عدم تطبيق الإدارة من طرف الحكومات للموارد الطبيعية إضافة إلى عدم استخدام المكاسب من استغلال الموارد الطبيعية إلى المزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فعلى سبيل المثال الأرباح من تصدير المعادن يمكن استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية و الخدماتية وبالتالي توسيع نطاق البلاد لقاعدته الاقتصادية.

حيث يمثل الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذه الدول (التي لا تحسن استغلالها) باعتبار إنها طالما اعتمدت على صادرتها الطبيعية سواء كانت سلعا زراعية او منتجات أولية مثل المعادن و الهيدروكربونات، حيث إن البلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع لعائداتها عرضة للازدهار في حالة ارتفاع الأسعار، كما هي عرضة لدورات الكساد في حال حدوث تقلبات واسعة في الأسعار، ولذلك فان الحاجة إلى توسيع إثراء هذه المنتوجات و السعي لاستخدام مستدام حيثما كان ذلك ممكن، إذا كان مصحوبا بسياسات تشجيع التجارة والصادرات،حيث سيمكن استغلال الموارد الطبيعية وتحسين توفير الفرص لإنتاج مجموعة متنوعة من البضائع سواء كان ذلك داخل الأسواق المحلية آو العالمية.

4.العوامل الإقليمية: يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية هامة لتسهيل التبادل التجاري، وهذا يشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الأعمال في نقل بضائعهم بحرية،وتتكون أيضا من مبادرات التنمية المكانية من خلال إعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل العابرة للحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية، فعلى سبيل المثال قد تستفيد عدد من دول شمال إفريقيا على حد سواء من الموقع الجغرافي لها، وقربها من الأسواق الأوروبية والمتوسطية،فالجزائر تتمتع بعلاقات قوية مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى المملكة العربية السعودية و الأردن، وعموم الشرق الأوسط، فعلى خلاف الجزائر زادت هذه الدول في وصولها إلى مجالات اقتصادية إقليمية متعددة والتي تعتبر بمثابة أسواق منتجاتها، وبالتالي يمكن للجزائر أن تقوم بتوسيع إنتاجها وتنويع صادرتها باستعمال علاقاتها القوية مع مجموع هذه الدول كوقود لتطوير هذا الأخير.

فتعزيز التكامل الاقليمي بين هذه الاقتصاديات يتضمن تنسيق المعايير و الأنظمة التكنولوجية المختلفة كإصلاح منظومة الجمارك ومراقبة الحدود، هذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال بين عموم الدول، فمنذ أوائل السبعينيات تم تحديد المؤسسات التنفيذية excécutive drivers كعامل أساسي للتنمية، فالتجمعات الإقليمية يمكن لها وضع الأسس للتنوع الاقتصادي من خلال خلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد المتاحة، توفير إطار ملائم لتنسيق الإدارة الإقليمية للبنية التحتية مثل ممرات النقل و الطاقة و الموارد الطبيعية،كما يمكن أن تساعد على تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد البشرية الإقليمية، الصحة والأمن و البيئة.

هناك العديد من التحديات التي تواجه المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إمكانية تحقيق الحوافز الجادة لتحقيق التكامل الإقليمي و التنويع الاقتصادي، بما في ذلك تداخل العضوية بين البلدان الأعضاء، عدم وجود الإدارة السياسية،عدم وجود آليات للتعويض، الخوف من فقدان السيادة إضافة الى ضعف البنية التحتية البيئة المالية، إلا أن الكثير منها يمكن أن تحقق من خلال مزامنة المبادرات الوطنية ذات الصلة بتنويع الهياكل و أولويات المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحكم.

5.القدرات المؤسساتية و الموارد البشرية بالإضافة الى كل العوامل الأخرى تاخد كل من الموارد البشرية و القدرات المؤسساتية استحقاقات واهتماما خاصين باعتبارها العوامل المساعدة لتسهيل عملية التوريد إضافة الى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها،فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسساتية و التنسيق العال مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية، القواعد الجمركية و كل ما يتعلق بتحقيق الأهداف تحت إطار العضوية المتداخلة للأطراف، فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد ، فعلى سبيل المثال من خلال البحث و التطوير و استخدام أفضل المهارات الإدارية ستؤدي حتما الى الحصول على أفضل المنتجات الاقتصادية، زيادة على ذلك فمن خلال دعم الحكومة والمجتمع المدني يمنك ان تسلط الإمكانيات البشرية للمساهمة بشكل ايجابي في التنويع الاقتصادي، وهذا كله يشمل تعزيز التعليم العالي ودعم البحث و التطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، حيث لوحظ في مختلف الدراسات ان تطور الشراكات مع الوكالات الدولية آدت الى تطوير تكنولوجيات جديدة مع زيادة في المهارات ذات الصلة بالسكان المحليين.

6. الإطار الدولي: أن الإطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة لمجموع الدول الهادفة الى تنويع اقتصادياتها سواء كان ذلك بالنسبة للدول على انفراد، آو فيما يخص تكتلات اقتصادية، والتي من شانها التأثير عليها، فاقتصاديات عملاقة كالصين ، الهند، اليابان ، الاتحاد الاروبي إضافة الى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تلعب دورا شركاء أساسيين بالنسبة لهذه الدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها، بالفعل هذه الشراكات يمكن أن تأخذ عددا من الطرق بما في ذلك

المشاريع التجارية المشتركة، اتفاقات الاستثمار التجارة، نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال ، فدورها في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول ، لكن يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول الى أسواق جديدة و فرص تجارية دولية.

هناك جوانب أخرى و فرض أخرى من التعاون الدولي التي يمكن أن تكون لها تأثير على التنويع الاقتصادي، فلقد أكدت مختلف الدراسات لبرامج المساعدة الدولية الرامية لتوطين هذا الأخير على تعزيز حجم الأنشطة التجارية يمثل هدفا رئيسا ، باعتبار أن هذا من شانه تعزيز القدرات لاستغلال أفضل للفرص المتاحة في السوق.

ثانيا : المعالم المقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

1. **تغيير نموذج النمو:**حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج الجزائري الذي تقوده الدولة، و المعتمدة على الهيدروكربونات الى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.
2. **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، و احتواء الإنفاق الجاري، و الحد من الاستثمار العام مع أحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته وتقوية إطار الميزانية[1].
3. **التوجه نحو قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الجزائري:**بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات ، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية ، الهندسة والدراسات ، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و السياحة المحلية[2].
4. **تحسين بنية الأعمال:**يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بينة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية و التجارية المواتية و إزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة ، و بالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية ، واخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد[3].

وبناءا على ما على المعلومات السابقة نلخص الى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الأتي:

---

[1] صندوق النقد الدولي ، النشرة الالكترونية ، ص ص 2،3 [1]

[2] 78007=! /http /elhiwardz.com/متوفر على الموقع [2]

[3] htt://ar.knoema.com/atlas حسب احصائيات اطلس بيانات العالم، موقع الاطلاع [3]

جدول رقم(1-1) استراتيجيات مقترحة لتنويع الاقتصاد الجزائري

المحاور الإستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجيا من أفاق 2020الى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية واليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان ، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات ، تسهيل الدعم التمويلي من طرف البنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات ، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات.

المصدر: من إعداد الطلبان اعتمادا على المعلومات السابقة.

ثالثا: الإجراءات الاستعجالية المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، تم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 1 ، وهي تستند على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019، ومن ناحية أخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030، وفي قسم الميزانية ، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية .2

[1] كريمة حبيب ، عادل زقرير، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري و ارساء النمو المستدام بين برنامج الانعاش و الرؤية الجديدة للنمو في افاق 2030 مجلة البحث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 05 ديسمبر 2018 ص8.

[2] Republique Algerienne Démocratique et populaire ; Ministere Finances ;le nouveau modele de croissance juillet 2016 p02

- ✓ تحسين في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفاقات التشغيل.
- ✓ انخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت.
- ✓ تعبئة الموارد الإضافية الأزمة في السوق المالية الداخلية.

وفي قسم تنويع الاقتصاد وتحويله ، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة 2020-2023:

- ✓ مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 6.5%سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- ✓ ارتفاع كبير في الدخل الفرد من الناتج الداخلي الخام. حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2.3مرات.
- ✓ مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة(5.3% في عام 2015 الى 10%)من الناتج المحلي الخام بحلول 2030.
- ✓ تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي و تحقيق إمكانيات تنويع الصادرات.
- ✓ تحول في الطاقة على الوجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلية من(6%سنويا في عام 2015 الى 3%سنويا بحلول عام 2030)
- ✓ تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.
- ✓ ولتحقيق الأهداف السابقة تم تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من اجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل. لهذا يتم الاحتفاظ بثلاث مراحل للنمو:

1. مرحلة الإقلاع (2012-2019) تسعى فيها الى رفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة الى المستويات المستهدفة وهي مرحلة تطمح الى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط للفترة (2018-2019) في بيئة صعبة ، تتميز باستنزاف مواردنا المالية ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير صارمة و تطوير خطة التدفق النقدي و خطة الاتزام لتنظيم وتيرة الإنفاق.
2. مرحلة الانتقالية (2020-2025) تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالاتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر ، ويسميها النموذج مرحلة التصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي ، والذي يحقق الأمن الغذائي ، وتنويع الصادرات ، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال الطاقوي المفضى الى التحرر من التبعية للمحروقات ، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة الى النصف، وتطوير مصادر طاقوية بديلة ، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام و الخاص ، وينوه الى ضرورة إصلاح المنظومة المالية ، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.
3. مرحلة الاستقرار أو الالتقاء (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستهلاكية المتراكمة، وتتمكن عندها مختلف متغيراته الاقتصادية من تحقيق الاستقرار (التوازن) لصالح الاقتصاد

الوطني ، وتسميها الوثيقة الوزارية مرحلة التثبيت ، وتوحيد الرؤى ليحقق فيها الاقتصاد الوطني استدراكا شاملا لجميع السياسات السابقة.

ولتجسيد هذا النموذج الجديد، ستقوم الحكومة بإتباع السبل التالية1:

✓ ديناميكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف قطاع المحروقات و البناء والأشغال العمومية ، مما تسريع النمو. و الهدف بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات هو بلوغ 10%من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر ، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5% - 7.4%لقطاع الخدمات ، على الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7%خلال الفترة المرجعية.

✓ تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من اجل التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر ، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى ، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025بشكل تدريجي من اجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة، وهذا يتطلب:

-تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.

-سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة و المؤسسة.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن التنويع الاقتصادي يعد عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في إنتاج أو توزيع السلع و الخدمات ،في توسيع قدرة الاقتصاد على خلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة لخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وعريضة ، فلقد شهدت العديد من الدول عبر تاريخها محاولات سياسية و جهود لدمج عائدات البترول الضخمة ، وجعلها أداة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ، وذلك في إطار سعيها لتحقيق التنمية .

إلا أن سعيها لازال يواجه العديد من التحديات التي تعرقل الجهود الرامية للنجاح فيه، بالرغم من ذلك يظل التنويع التحدي الأكبر للبلدان النفطية ، بما يحتم عليها مواصلة بذل الجهود الكفيلة للخروج من لعنة الموارد وأثارها العكسية.

[1] كريمة حبيب ،عادل زقرير،مرجع سابق ص16

خلاصة الفصل

تعد التنمية مفهوم له مؤشرات وأهداف يسعى الى تحقيقها، فهي من المواضيع التي تسعى من خلالها الدول الى بناء استراتيجيات من شانها تحسين صورة الحياة الاقتصادية، الاجتماعية السياسية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وقد مر هذا المفهوم بعدة مراحل، من مفهوم مرتبط بالنمو الاقتصادي ليصل الى ما سمي حاليا بالتنمية المستدامة، وبمرور المراحل وتطور أبعاد وسمات التنمية تم تقسيم هذا المفهوم الى عدة مستويات بهدف تحقيق الأهداف المنوطة به بفعالية، ومن هذه المستويات نجد المستوى المحلي، الذي يرتكز على ما يسمى بالتنمية المحلية.

التنمية المحلية من المفاهيم المرتبطة بالمجتمعات المحلية وبالمستوى المحلي للتنمية، ويرتكز هذا المفهوم أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط و الإعداد والتنفيذ للبرامج التنموية على مستوى المحلي، ومن ثم وضعها ضمن الخطة التنموية للبلاد ككل للوصول الى التنمية الوطنية المتكاملة

في إطار سعي الحكومة لتنويع الاقتصاد الجزائري، قامت الجزائر بتبني إستراتيجية تنموية بديلة لقطاع المحروقات، حيث تحاول الجزائر بذل جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الإمكانيات الهائلة لها، حيث وضعت سياسات وبرامج على المدى البعيد، بالإضافة الى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار، فمنها ما تم إنجازه على ارض الواقع، ومنها ما حالت دون ذلك لعدة عوائق.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للبرامج التنموية في تحقيق التنويع الاقتصادي في ولاية مستغانم

تمهيد

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول الى تحقيق تنويع و نمو اقتصادي يؤهلها الى الاندماج في الاقتصاد العالمي، لذا تسعى الدولة الى إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة و تساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

تعتبر البرامج التنمية المحلية إحدى الطرق المؤدية الى تحقيق التنويع الاقتصادي وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة تحليلية لهذه البرامج بولاية مستغانم لبعض القطاعات الاقتصادية.

ومن بين القطاعات قطاع الصحة وقطاع الصيد البحري و الفلاحي أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وان الجزائر تمتلك كل المقومات النجاح في هذه الخيارات.

المبحث الأول: قطاع الصحة

صحة الأفراد هي أسمى هدف تحاول الدولة بلوغه، بحيث يعتبر الأفراد الأصحاء عصب كل سياسة تنموية ، فالجزائر قطعت أشواطا كبيرة في تطوير قطاع الصحة، وتعد الصحة من بين القطاعات التي منحتها الدولة الأولوية منذ الاستقلال الى يومنا هذا ولا تزال الجزائر تحاول جاهدة تطوير المنظومة الصحية. إن أداء المنظومة الصحية عموما، ونوعية الخدمات الصحية الخاصة، لا يمكن بلوغه إلا بوجود معايير ومقاييس محددة، أو بالأحرى وجود خصائص معينة للمنظومة الصحية الجيدة.

إن توافر الأموال و الوسائل المادية و البشرية واستغلالها بطريقة جيدة، هو من العوامل الأساسية في تحسين مستوى أداء المنظومة الصحية وكذا مردوديتها، غير انه من الأهمية التركيز على كل الجوانب التي تساهم في تشغيل هذه المنظومة واستمرار نشاطها.

أولا: المبالغ المالية الممنوحة لقطاع الصحة في برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنوات 2000 الى 2004.

يمثل الجدول التالي الترخيص الكلي للقطاعات بغلاف مالي يقدر ب : 000 712 592 54 د ج في الفترة مابين (2000 الى 2004) وقد تم الترخيص منه لقطاع الصحة وذلك من خلال مبلغ إجمالي قدر ب: 000 156 458 1 د ج.

الجدول رقم (2-1) : الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2000- 2004)

سنوات البرامج الترخيص المالي	2000	2001	2002	2003	2004
ترخيص الكلي للقطاعات	6,598,753,000,00	6,587,891,000,00	7,807,612,000,00	14,685,782,000,00	19,272,674,000,00
الترخيص لقطاع الصحة	00 188 979 000	00 247 460 000	00 356 460 000	00 396 865 000	00 268 392 000
نسبة ترخيص قطاع الصحة بالنسبة للترخيص الكلي	3%	%3.7	%4,6	%2,7	%1,4

المصدر:مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

شكل رقم (2-1) : الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2000-2004)

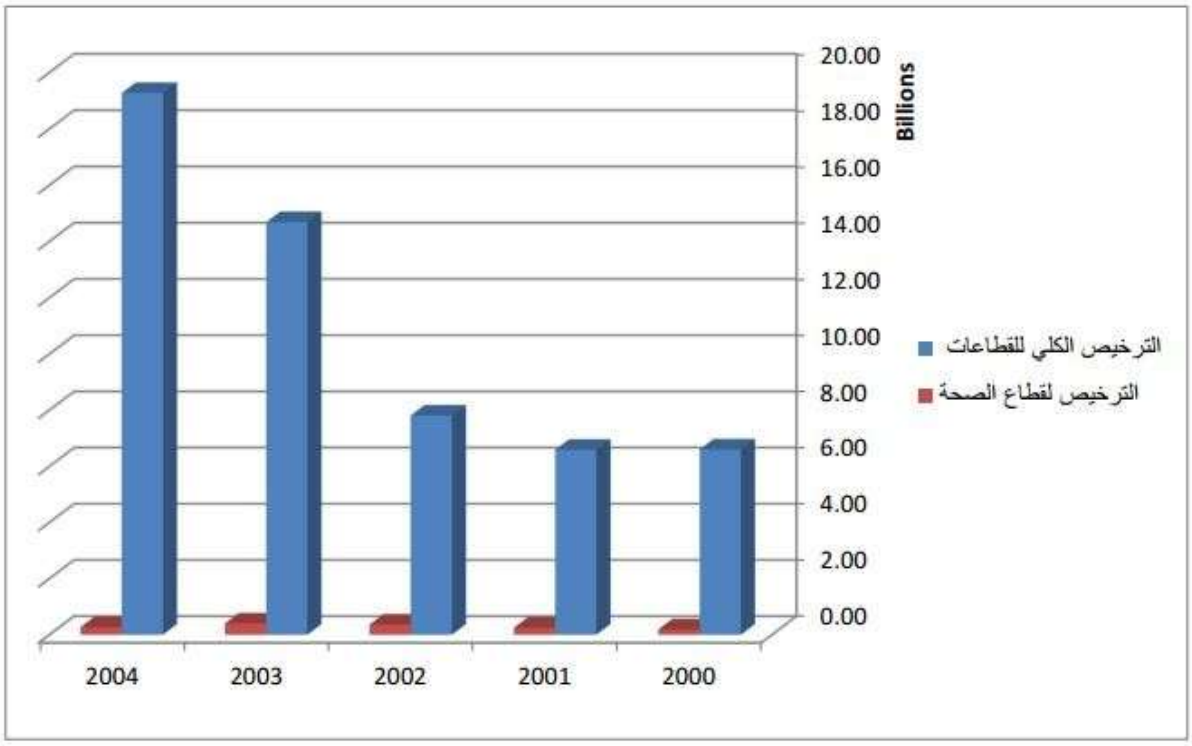

المصدر: من إعداد الطلبين اعتماد على برنامج EXCEL

إن البرامج المسطرة من طرف الدولة تطمح وتهدف الى التقليل من حدة المشاكل الموجودة ، وتدارك التأخر المسجل ،الذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة ، كما يعمل على التخفيف من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في رفع آليات النمو الاقتصادي في قطاع الصحة بمبلغ قدره 1 458 156 000 د ج ،لفترة ممتدة من السنة 2000 الى غاية نهاية سنة 2004 حيث نلاحظ عدم الاهتمام بالقطاع حيث إن نسبة الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للترخيص الكلي للقطاعات يتراوح مابين (1% الى 5%) بالتقريب بقيمة تتراوح مابين (188 979 000 د ج الى 396 865 000د ج) على حسب الناتج الخام في تلك الفترة ولكن قد بينت هذه الترخيصات درجة الإهمال والقيمة التي كانت توليها الدولة لقطاع الصحة على حسب المناطق والتي كانت مهتمة بالمنطقة الوسطى بحيث وبالرغم من الزيادة في الترخيص الكلي إلا انه نلاحظ نسبة ضعيفة بالنسبة لترخيص قطاع الصحة للولاية.

جدول رقم (2-2) انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2000-2004)

الانجازات	المستشفيات	عيادات متعددة الخدمات	المراكز الصحية	قاعات علاج	التجهيزات العمومية
برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE	0	1	1	4	12

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

شكل رقم (2-2): يمثل انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (200-2004)

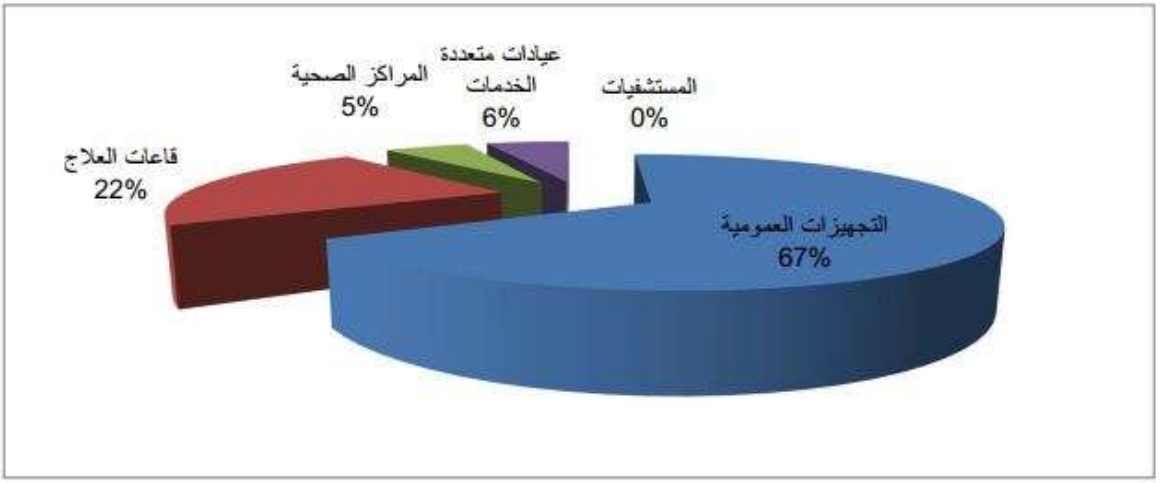

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال الانجازات في القطاع الصحي لولاية مستغانم كانت متمركزة في التجهيزات العمومية للهياكل الاستشفائية القديمة حيث بلغت 67% كأعلى نسبة وتليها قاعات العلاج بنسبة 22% ثم عيادات متعددة الخدمات والمراكز الصحية بنسبة قليلة قدرت ب 6% و 6% و0% بالنسبة للهياكل الكبرى متمثلة في المستشفيات ذلك بسبب قيمة الغلاف المالي القليل الممنوح للقطاع في هذه المرحلة (2000-2004)الذي اشتمل فقط لتغطية البرامج ذات التكلفة القليلة مثل التجهيزات العمومية لقطاع الصحة وقاعات العلاج .

ثانيا: الترخيص المالي لقطاع الصحة في برنامج التكميلي لدعم النمو للفترة الممتدة (2005-2009)

يمثل الجدول رقم () الترخيص الكلي للقطاعات بغلاف مالي قدر ب 00 000 658 384 211 د ج ما بين فترة (2005-2009) وقد تم الترخيص منه لقطاع الصحة وذلك من خلال 29 عملية بمبلغ اجمالي قدر ب 00 000 066 735 13 د ج

جدول رقم (2-3) الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2005-2009)

سنوات البرامج الترخيص المالي	2005	2006	2007	2008	2009
الترخيص الكلي للقطاعات	21 888 868 000 00	28 821 851 0 00 00	44 379 812 000 00	61 139 106 000 00	55 155 021 00 0 00
الترخيص لقطاع الصحة	35870000 0 00	1 842 376 00 0 00	2 633 388 0 00 00	4 482 703 0 00 .00	4 417 899 000 00
نسبة ترخيص قطاع الصحة بالنسبة للترخيص الكلي	2%	%6	%6	%7	%8

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

شكل رقم (2-3) الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2005-2009)

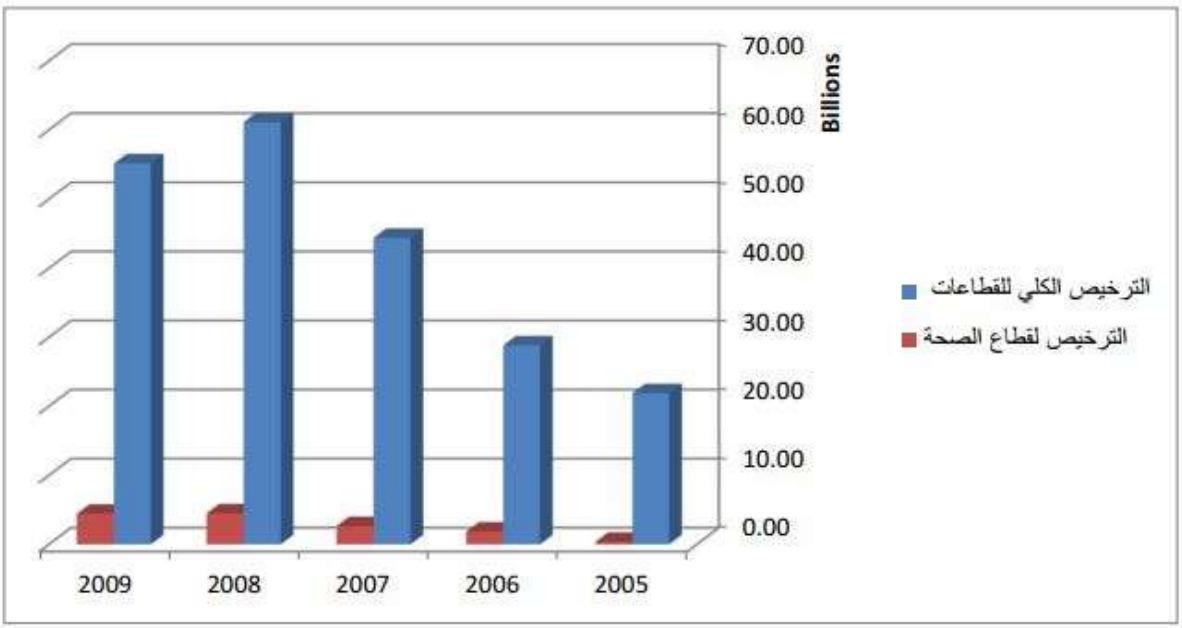

المصدر: من إعداد الطلبان بالاعتماد على برنامج EXCEL

بعد النتائج المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش وجب مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الانعاش وعلى رأسها برامج تنموية لقطاع الصحة فجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ، لفترة ممتدة من سنة 2005 الى غاية سنة 2009 حيث نلاحظ بداية الاهتمام بالقطاع الصحي بصفة تدريجية بنسبة ضئيلة جدا بحيث ارتفعت نسبة الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للترخيص الكلي للقطاعات وتراوحت مابين 2% الى 8% بقيمة تتراوح مابين (000 700 358 د ج الى 000 899 417 4 د ج)على حسب الناتج القطاع الهام على مستوى ولاية مستغانم خاصة في السداسي الأخير لسنة 2009.

جدول رقم (2-4) : انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2005-2009)

الانجازات	المستشفيات	عيادات متعددة الخدمات	المراكز الصحية	قاعات علاج	التجهيزات العمومية
برنامج التكميلي لدعم النمو PCSC	0	1	1	12	15

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

شكل رقم (2-4) انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم للفترة (2005-2009)

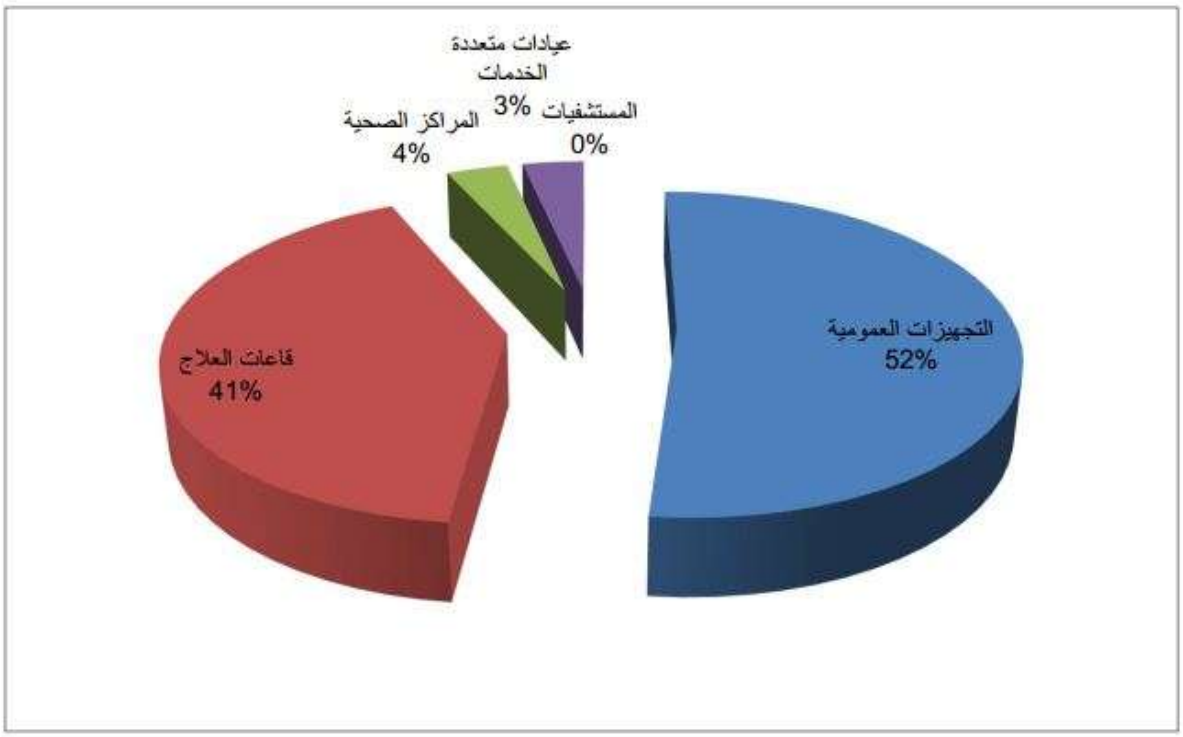

من اعداد الطلبان بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ أن جل الانجازات في القطاع الصحي لولاية مستغانم كانت في المرحلة في مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل سابقاتها متمركزة في عملية إعادة التجهيز العمومي والاعتماد على الهياكل الأقل تكلفة بالرغم أن زيادة في نسب الترخيص لقطاع الصحة في الولاية وزيادة في النفقات بصفة عامة وذلك راجع الى الزيادة المعتبرة في الناتج الخام حيث بقيت عملية التجهيزات العمومية للهياكل الاستشفائية القديمة والمشاريع الجديدة تمثل دائما اعلي نسبة حيث بلغت 52% وتليها قاعات العلاج بنسبة 41% التي شهدت ارتفاع ملحوظ لهذه الهياكل المتمركزة في البلديات الصغيرة والمناطق النائية وذلك لتقرب الرعاية الصحية من المواطن البسيط ثم المراكز الصحية وعيادات متعددة الخدمات التي كانت نسبتهما قليلة قدرت 4%و 3% على التوالي وبقاء نسبة 0% بالنسبة للهياكل الكبرى المتمثلة في المستشفيات وذلك راجع دائما الى قيمة الغلاف المالي القليل الممنوح للقطاع في هذه المرحلة (2005-2009) الذي لا يغطي تكلفة المشاريع الكبرى .

ثالثا: الترخيص المالي لقطاع الصحة لبرنامج التنمية الاقتصادية 2010-2014

يمثل الجدول التالي الترخيص الكلي للقطاعات بغلاف مالي قدره 00 000 682 552 386 د ج ما بين فترة (2010-2014) وقد تم الترخيص منه لقطاع الصحة بمبلغ اجمالي قدر ب 00 000 406 721 32 د ج.

جدول رقم (2-5) : الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2010-2014)

سنوات البرامج الترخيص المالي	2010	2011	2012	2013	2014
الترخيص الكلي للقطاعات	0 056 000 00 67 43	6 036 000 00 73 95	077 000 00 8 0 856	593 000 00 81 800	920 000 00 83 157
الترخيص لقطاع الصحة	3 899 000 00 5 11	9 689 000 00 6 56	114 000 00 6 989	852 000 00 6 731	852 000 00 6 731
نسبة ترخيص قطاع الصحة بالنسبة للترخيص الكلي	%8	%9	%9	%8	%8

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

شكل رقم (2-5) الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2010-2014)

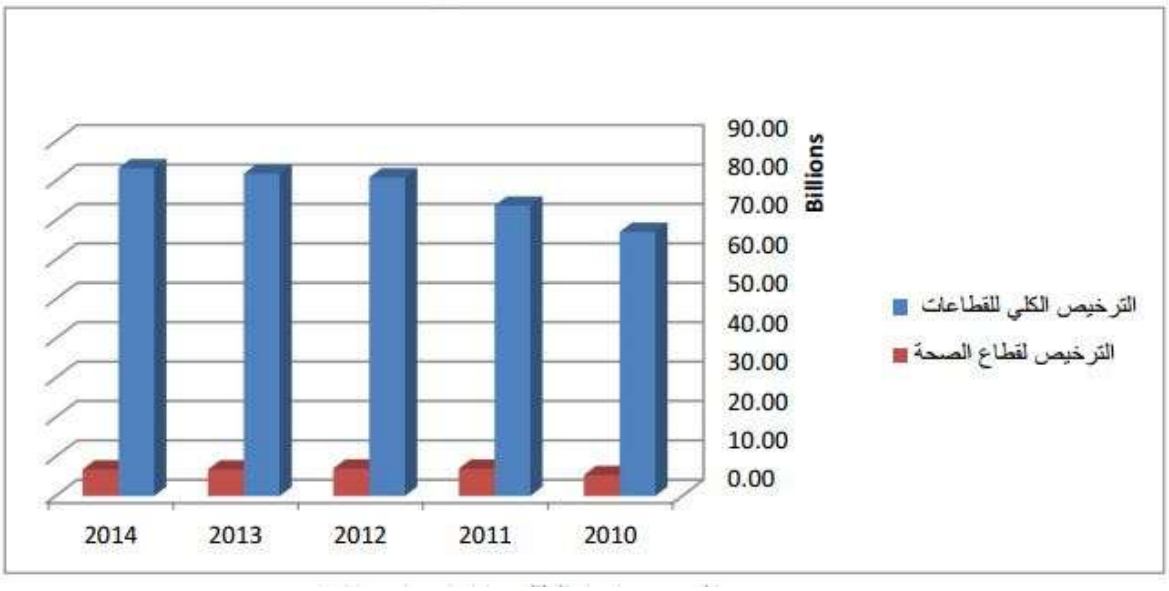

من إعداد الطلبان بالاعتماد على برنامج EXCEL

إن العشرية الكاملة من الإصلاحات التي مست المنظومة الصحية خاصة نتيجة انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذا دعم النمو التكميلي التي تميزت بالحفاظ على الموروث من الهياكل الاستشفائية بعملية إعادة تأهيلها وتجهيزها معا وإعداد منشات صغيرة ذات التكاليف المتناسبة مع النفقات والتراخيص المقدمة للولاية ولكن برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لفترة ممتدة من سنة 2010 الى غاية نهاية سنة 2014 كان يمثل أفضل برنامج من حيث التراخيص لقطاع الصحة بصفة عامة بقيمة تتراوح مابين 000 056 043 67 د ج - 000 920 157 83 د ج والترخيص لقطاع الصحة بصفة خاصة في ولاية مستغانم بقيمة تتراوح مابين (000 899 311 5 د ج الى 000 114 989 6 د ج) حسب الناتج الخام في تلك الفترة الذي شهد ارتفاع الى مستويات عالية بسبب ارتفاع أسعار الذهب الأسود ووصوله الى أعلى مستوياته الشيء الذي عاد بالاجاب على كل القطاعات وخاصة قطاع الصحة لولاية مستغانم الذي شهد في هذه المرحلة قفزة نوعية .

جدول رقم (2-6) انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة(2010-2014)

الانجازات	المستشفيات	عيادات متعددة الخدمات	المراكز الصحية	قاعات علاج	التجهيزات العمومية
برنامج PCCE	4	2	3	19	2

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

شكل رقم (2-6) : انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2010-2014)

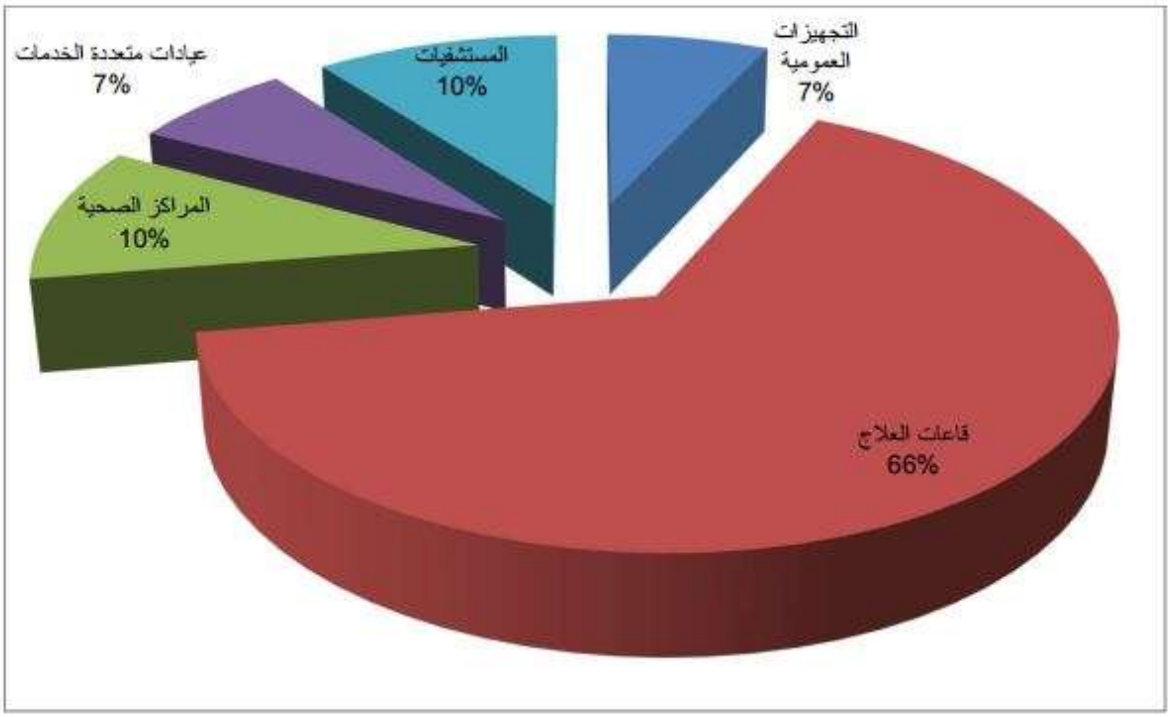

من إعداد الطلبان بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ أن القطاع الصحي لولاية مستغانم في مرحلة برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان له نتائج ايجابية على المنظومة الصحية ولاية مستغانم حيث نلاحظ بداية نهوض بالقطاع الصحي وقد اختلفت السياسة المتبعة من الحفاظ على الهياكل القديمة الى إنشاء هياكل جديدة وذات تكاليف باهظة ومن أهم ما استفادت منه الولاية أربع منشات ضخمة منها 3 مستشفيات ذات 60 سرير ومستشفى جامعي ب 240سرير والنهوض بالمنشات متوسطة التكاليف ، مع الإبقاء مع سياسة تقريب الرعاية الصحية للمواطن حيث كانت اعلي نسبة للقاعات العلاج التي كانت 66% وتليها المستشفيات بنسبة 10% رغم تكاليفها الباهظة وهذا راجع لارتفاع نسبة الإنفاق على المنظومة الصحية وزيادة في النمو الديمغرافي للولاية الذي يتطلب النهوض بالقطاع في المنطقة وتليها المركز الصحية بنسبة 10% وعيادات المتعددة الخدمات والتجهيزات العمومية بنسبة 7% وذلك لزيادة في نسبة الترخيص لقطاع الصحة للولاية وزيادة في النفقات بصفة عامة بسبب البحبوحة في تلك الفترة وارتفاع الناتج الخام والفائض المحقق في الميزانية .

ثالثا: الترخيص المالي لقطاع الصحة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)

يمثل الجدول رقم () الترخيص الكلي للقطاعات بغلاف مالي قدر ب 00 000 658 384 211 د ج مابين فترة (2015-2019)

وقد تم الترخيص منه لقطاع الصحة بمبلغ مالي قدر ب 57 567 465 273 9 د ج.

جدول رقم (2-7) :الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي للفترة (2015-2019)

سنوات البرامج الترخيص المالي	2015	2016	2017	2018	2019
الترخيص الكلي للقطاعات	672 892 33 13 189	276 407 99 16 170	376 000 00 9 100	204 602 54 15 218	282 464 44 15 482
الترخيص لقطاع الصحة	983 712 00 2 423	505 921 00 2 987	158 000 00 717	061 246 67 1 693	756 687 90 1 451
نسبة ترخيص قطاع الصحة بالنسبة للترخيص الكلي	%18	%18	%8	%%11	%9

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

شكل رقم (2-7): الترخيص لقطاع الصحة بالنسبة للقطاع الكلي الفترة الممتدة (2015-2019)

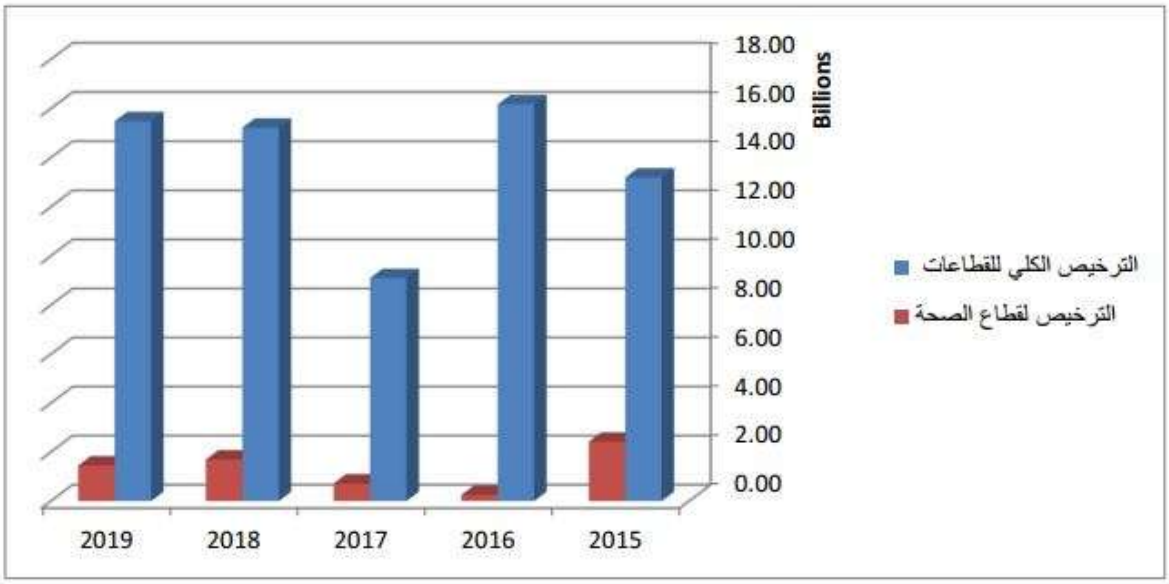

من إعداد الطلبان بالاعتماد على برنامج EXCEL

من اجل مواصلة الإصلاحات التي مست المنظومة الصحية وإتمام مسيرة أفضل للبرنامج في هذه الفترة بعد الاهتمام البالغ بها خاصة من حيث التراخيص التي وصلت أعلى مستوياتها ولكن برنامج توطيد النمو الاقتصادي لفترة ممتدة من سنة 2015 الى غاية السنة 2019 لم يأتي بالشيء المنتظر منه من حيث التراخيص الكلية للقطاعات التي شهدت انخفاض ملحوظ في قيمتها بالرغم من ارتفاع نسبة الترخيص لقطاع الصحة في ولاية مستغانم الى أعلى مستوياتها بالنسبة للتراخيص الكلية للقطاعات بحيث تتراوح ما بين 9% - 18% يفسر هذا الاهتمام البالغ بالقطاع الصحي في هذه الفترة على عكس القطاعات الأخرى ولكن الغلاف المالي المقدم لم يكن يتناسب مع تطلعات وذلك راجع الى قيمة الناتج الخام وذلك لاعتماد الدولة على الريع في ايرادتها بنسبة تفوق 90%السبب المباشر الذي يؤثر على تراخيص البرامج التجهيز القطاعية كل مرة.

جدول رقم (2-8) : انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2015-2019)

الانجازات	المستشفيات	عيادات متعددة الخدمات	المراكز الصحية	قاعات علاج	التجهيزات العمومية
برنامج توطيد النمو الاقتصادي PACE	0	1	1	10	5

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم.

شكل رقم (2-8) :انجازات القطاع الصحي لولاية مستغانم الفترة الممتدة (2015-2019)

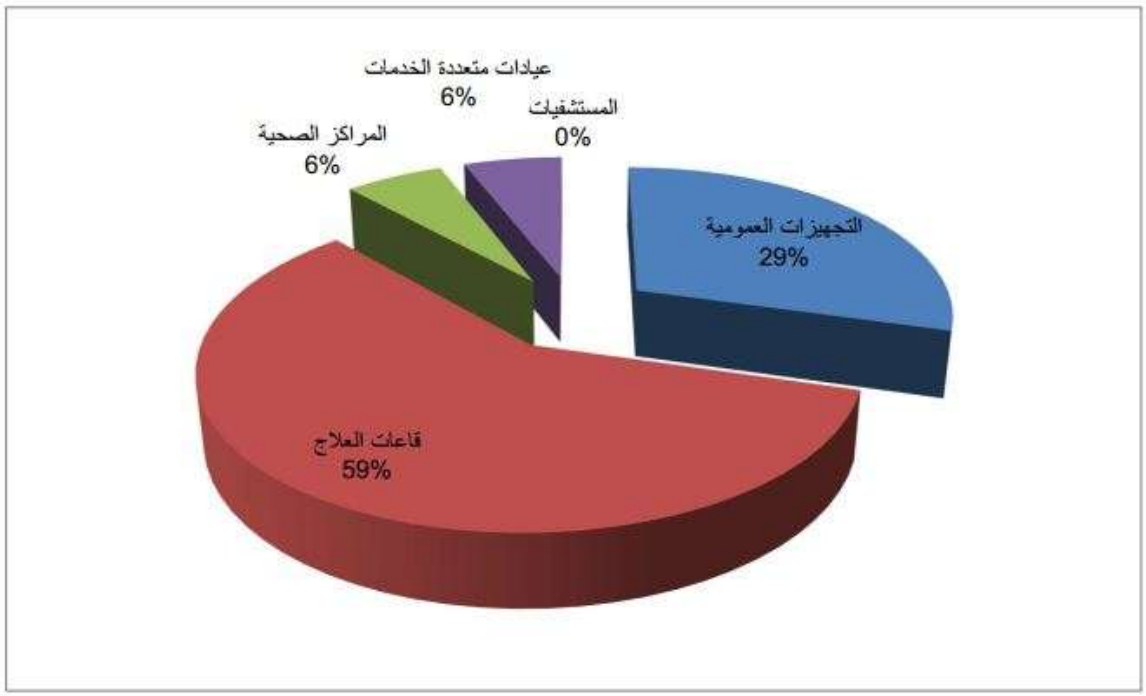

من إعداد الطلبان بالاعتماد على برنامج EXCEL

نلاحظ أن الانجازات التي شهدها القطاع الصحي لولاية مستغانم في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت أفضل مرحلة مرت بها المنظومة الصحية لولاية حيث أن مرحلة برنامج توطيد النمو الاقتصادي التي تلت كانت أسوء برنامج من سابقاتها من برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذا برنامج دعم النمو التكميلي حيث بقي البرنامج متمركز في عملية إعادة التجهيز العمومي والاعتماد على الهياكل الأقل تكلفة ولكن بنسبة للمشاريع اقل من سابقاتها بالرغم زيادة في نسبة الترخيص لقطاع

الصحة للولاية بالنسبة للترخيص القطاع الكلي بصفة عامة بسبب الانخفاض الكبير للناتج الخام حيث بقي مرتكز على اصال الرعاية الطبية الى المناطق المحرومة كمناطق الظل وبقيت قاعات العلاج تمثل أعلى نسبة 59% وتليها التجهيزات العمومية للهياكل الاستشفائية بلغت 29% ثم المراكز الصحية وعيادات متعددة الخدمات التي كانت نسبتها قليلة قدرت ب6% وعودت نسبة 0%بالنسبة للهياكل الكبرى المتمثلة في المستشفيات .

الجدول رقم (2-9): التغطية بالخدمات الصحة لولاية مستغانم للفترة الممتدة بين (2000 الى غاية 2020)

البرامج القطاعية / المنظومة الصحية	مرحلة ما قبل سنة 2000	برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)	برنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)	برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (2014-2010)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2019-2015)	المعيار الدولي
طبيب عام	2 517	2 232	1 748	1 457	1 379	1 000
طبيب مختص	5 117	4 979	3 151	2 608	2 284	2 000
صيدلي	12 589	8 900	7 006	4 611	4 310	5 000
مستشفى	209 819	234 333	252 219	134 627	151 190	500 000
عيادة متعددة خدمات	78 669	87 875	07384	73 432	71 876	62 000
مركز صحي	29 969	31 240	32 039	29 917	30 804	25 000
قاعة علاج	6 140	5 975	5 689	5 439	5 324	5 000

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية مستغانم

تمثل المعطيات السابقة التغطية بالخدمات الصحية للسلك الطبي بالنسبة للمعيار الدولي للطبيب (طبيب عام لكل 1000ساكن) عبر الفترة (2000-2019) التي كانت مقسمة الى أربعة برامج خماسية مقارنة مع التغطية قبل سنة 2000. بحيث انه كانت للولاية نسبة منحصرة قبل انطلاق البرامج أي قبل سنة 2000 طبيب لكل 5175ساكن مقارنة مع معيار الدولي فان التغطية جدا بحيث تعكس خمس مرات المعيار الدولي ومع مرور الوقت نلاحظ تحسين في التغطية الصحية لسلك الطبيب العام حيث انخفضت وأصبحت طبيب لكل 2232 ساكن مع بداية برامج الخماسي الأول وصولا الى طبيب لكل 1379ساكن وهذا مايعكس التحسن الملحوظ ،نسبة تقارب المعيار الدولي للتغطية بالخدمات الصحية.

الشكل رقم (2-9): خريطة توزيع الهياكل الصحية لقطاع الصحة لولاية مستغانم سنة 2020

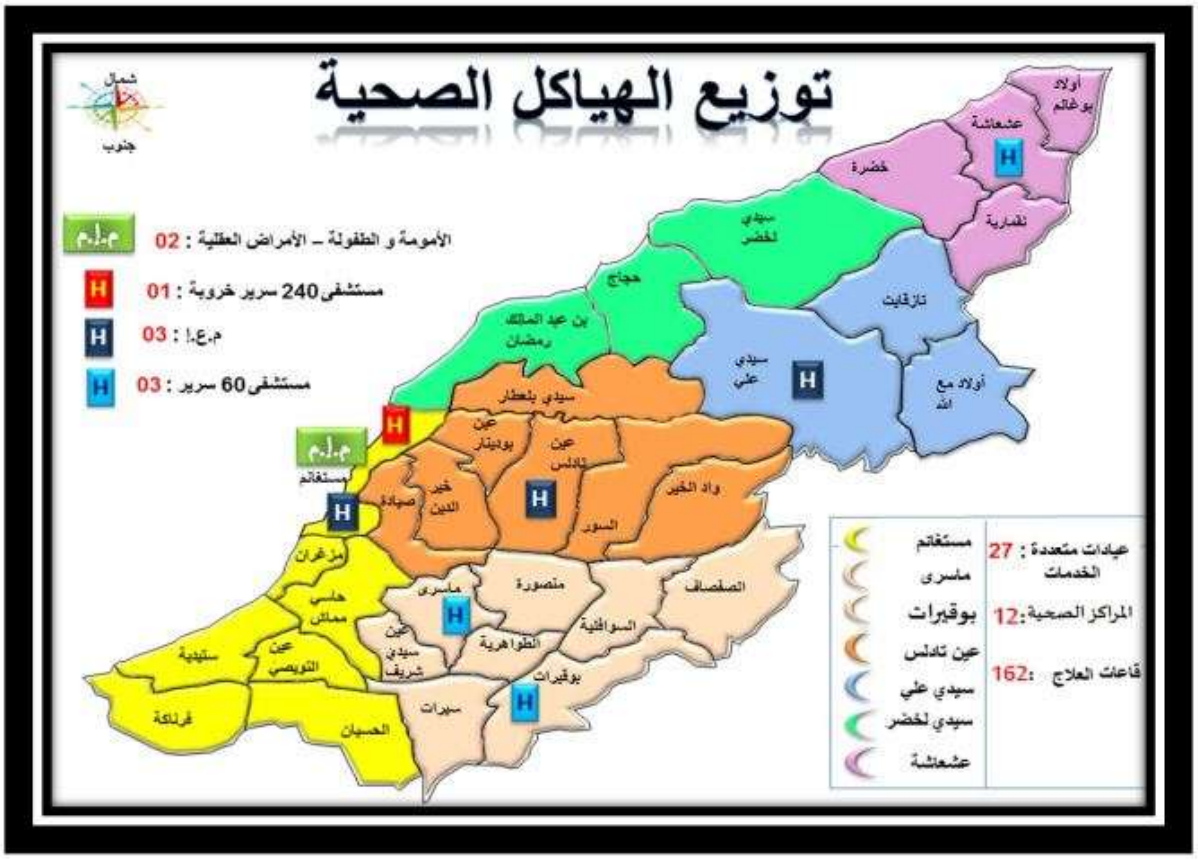

المصدر: مديرية الصحة وإصلاح المستشفيات لولاية مستغانم مصلحة التخطيط والوسائل

ويمكننا القول إن الهياكل الصحية القاعدية حجر الزاوية في المنظومة الصحية نظرا الى الدور الذي تلعبه في مجال الوقاية والعلاج الأولي. ومكانتها في هيكلة المنظومة الصحية تجعلها في تواصل مستمر مع السكان. الذين تتكفل بصحتهم قبل أن تقوم بتوجيههم إذ تطلب الأمر ذلك الى مصالح العلاج المتخصصة في مستويات اعلي من هرم المنظومة وهذه الدراسة هي محاولة للإبراز دور برامج التجهيز القطاعية في رفع من وتيرة تطور الإنفاق على الرعاية الصحية في ولاية مستغانم.

المبحث الثاني: برامج التنمية في القطاع الصيد البحري وتربية المائيات ولاية مستغانم

تتميز ولاية مستغانم بشريط ساحلي يمتد على مسافة تقدر بـ 124,5 كلم، والذي يعد مكسب جيو سياسي واقتصادي مهم.

إن الطابع الساحلي للولاية يشجع بالضرورة على تحويل الاقتصاد نحو البحر ويعطي أنشطتها البحرية إمكانيات هامة في التنمية. غير أن الوزن الاقتصادي للأنشطة المرتبطة بالبحر لا يزال محدودا فيما يتعلق بالإمكانيات المتوفرة.

ووفقا للأنشطة البحرية القبلية و البعدية التي تتوفر عليها ولاية مستغانم بالإضافة إلى تنوع إمكانيات الصيد، والواجهة البحرية فإنها توفر إمكانات كبيرة للاستثمار في عدة ميادين، بما في ذلك السياحة والتجارة... إلخ، هذه المؤهلات تفتح مجالا للولاية على تحويل المجال البحري إلى مجال للمشاريع الاستثمارية وخلق فرص العمل..

مؤهلات الولاية في قطاع الصيد البحري:

- منطقة الصيد: 2679 كلم^2
- عدد موانئ الصيد : 03
  - الميناء المختلط بمستغانم،
  - ميناء الصيد البحري والترفيه،
  - ميناء الصيد البحري سيدي لخضر.
- عدد مواقع الجنوح: 09 مواقع (بحارة، حجاج، بن عبد المالك رمضان، الميناء الصغير، خروبة، صلامندر، اوريعة، استيدية، إيلو).
- مناطق نشاطات تربية المائيات :02
  - ✓ منطقة نشاطات تربية المائيات ببلدية إستيديا ذات مساحة 02 هكتار و 22 آر من أجل تربية الأسماك في الأقفاص العائمة و تربية بلح البحر ،
  - ✓ منطقة نشاطات تربية المائيات ببلدية سيدي لخضر داخل الميناء ذات مساحة 2520 متر مربع.
- الوديان (المقطع، شليف، سريفة، كراميس ...)
- المسطحات المائية :
  - ✓ ثلاث 03 سدود (كراميس – شليف – كرادة)
  - ✓ أربع 04 حواجز مائية.
- أحواض السقي : 150 حوض.

كما عرفت الفترة السابقة عدة برامج تنمية القطاع وهي كالتالي:

1- برنامج تدعيم الإنعاش الإقتصادي من بداية تأسيس الوزارة سنة 2000 إلي غاية 2010:

إستفاد قطاع الصيد البحري لولاية مستغانم في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي من 42 مشروع يتمثل في إنجاز وحدات صيد حيث تم إنجاز 34 مشروع .

2- برنامج تشغيل الشباب (ANSEJ) تم إطلاقه من 2011 إلي غاية 2020:

في إطار برنامج تشغيل الشباب منحت مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية 115 رخصة بناء سفن الصيد البحري من نوع مهن صغيرة لفائدة الشباب البطال وتتمثل في قوارب صيد من نوع مهن صغيرة يتراوح طولها ما بين 7 إلى 10 م.

3- برنامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) تم إطلاقه من 2011 إلي غاية 2020:

في إطار هذا البرنامج منحت المديرية 36 رخصة بناء سفن صيد من نوع مهن صغيرة طولها ما بين 7 إلى 10م.

يتمحور برنامج قطاع الصيد البحري للفترة 2021-2024 على ستة (06) محاور إستراتيجية:

1- إنعاش شعبة تربية المائيات؛
2- تنمية الصيد البحري في أعالي البحار؛
3- التسيير و الاستغلال العقلاني المسؤول للصيد الحرفي و الساحلي؛
4- بناء و تصليح و صيانة أسطول الصيد البحري و تربية المائيات بقدرات وطنية؛
5- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تثمين المنتوجات الصيدية الموجهة للتصدير؛
6- ضبط سوق منتوجات الصيد البحري و تربية المائيات.

1- برنامج تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق أجهزة الدعم للدولة ANADE و ANGEM تم إطلاقه من 2020 إلي غاية 2024:

تنفيذا للبرنامج المسطر من طرف الوزارة والمتمثل في تجسيد 2000 قرض مصغر على شكل مشاريع ممنوحة لفائدة القطاع، عبر أجهزة الدعم للدولة ANADE و ANGEM ،

في إطار الاتفاقية إطار بين وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية ووزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة و كذا الاتفاقية المبرمة بين وزارة التضامن و وزارة الصيد البحري و التي تهدفان إلى:

- تشجيع الشباب خريجي الجامعات والمعاهد ومؤسسات التكوين من اجل إنشاء مشاريع مبتكرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات
- توجيه ومرافقة و تأطير حاملي المشاريع لإنشاء مؤسسات مصغرة ومبتكرة في مجال الصيد البحري وتربية المائيات

الجدول رقم (2-10):مشاريع التنمية لقطاع الصيد البحري

الرقم	نوع المشروع	الجهاز الداعم
01	تربية المحار	ANADE
02	صناعة الثليج	ANADE
03	صناعة الثليج	ANADE
04	تربية سمك البلطي الاحمر	ANADE
05	اقتناء معدات الصيد القاري	ANGEM

2- **برنامج الاقتصاد الأزرق تم إطلاقه من 2021 إلي غاية 2025**:

أطلقت الوزارة الوصية هذه السنة برنامج جديد لتنمية القطاع بالتنسيق مع القطاعات ذات الصلة بعنوان برنامج الاقتصاد الأزرق 2021-2025 و الممول من طرف الاتحاد الأوروبي.

يسعى مفهوم "الاقتصاد الأزرق" إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والحفاظ على سبل العيش أو تحسينها مع ضمان الاستدامة البيئية للمحيطات، البحار والمناطق الساحلية في نفس الوقت.

الهدف العام للمشروع هو المساهمة في التنمية الاقتصادية للجزائر من خلال التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق، لاسيما في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، بما يتماشى مع الإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق.

خلال سنة 2022، تم القيام بالعديد من العمليات من طرف المشرفين على هذا البرنامج

I–الصيد البحري

كل نشاط متعلق بصيد، جمع أو استخراج الموارد البيولوجية المتواجدة في البيئة المائية.

في العموم، الصيد البحري يتميز باستعمال وحدات صيد لاستخراج الموارد البحرية.

حيث ينقسم إنتاج الأسماك المنزلة والموجهة للتسويق إلى ثلاثة أنواع :

1- **إنتاج سفن الصيد التجاري**: وهو الإنتاج الخاص بالسفن التي تمارس الصيد التجاري (جياب، سرديني، مهن صغيرة).

2- **إنتاج قوارب الصيد الترفيهي:** وهو الإنتاج الخاص بالقوارب الصغيرة التي لا يزيد طولها عن4,8 متر والتي تمارس نشاطها عبر شواطئ الرسو للولاية، ونظرا لان كمية الأسماك المنزلة

والموجهة للتسويق لهذا النوع من القوارب أصبح يتزايد من سنة لأخرى وفق زيادة عدد القوارب، فانه لا يمكننا إهمال هذه الكميات من الإنتاج لما لها من تأثير سلبي على المخزون البحري.

3- **إنتاج تربية المائيات و الصيد القاري**: وهو الإنتاج الخاص بتربية الأسماك في الأقفاص العائمة أو تربية الصدفيات، وكذا إنتاج الصيد القاري على مستوى المسطحات المائيات والسدود.

4- **التأثير لاقتصادي للمشاريع و البرامج هو:**

1- **إنتـاج الصيد البحري:**

الإنتاج : طن

السنة	السمك الأبيض	السمك الازرق	القشريات	القطع	الرخويات	المجموع
2020	385,640	4 210,249	7,697	26,066	64,227	**4 693,879**
2021	535,775	5 568,720	97,187	17,461	108,393	**6 327,536**
2022	662,393	5 577,479	186,255	25,123	197,714	**6 648,964**

أسطول الصيد البحري ورجال البحر:

السنة	الجياب	السردينيات	سفن صيد التونة الحمراء	سفن مجهزة بالشباك الكيسية	المهن الصغيرة	سفن النزهة	المجموع	رجال البحر
2020	48	71	01	81	49	776	**1026**	**7355**
2021	52	82	01	86	50	865	**1136**	**7355**
2022	53	92	01	83	47	995	**1271**	**7610**

.

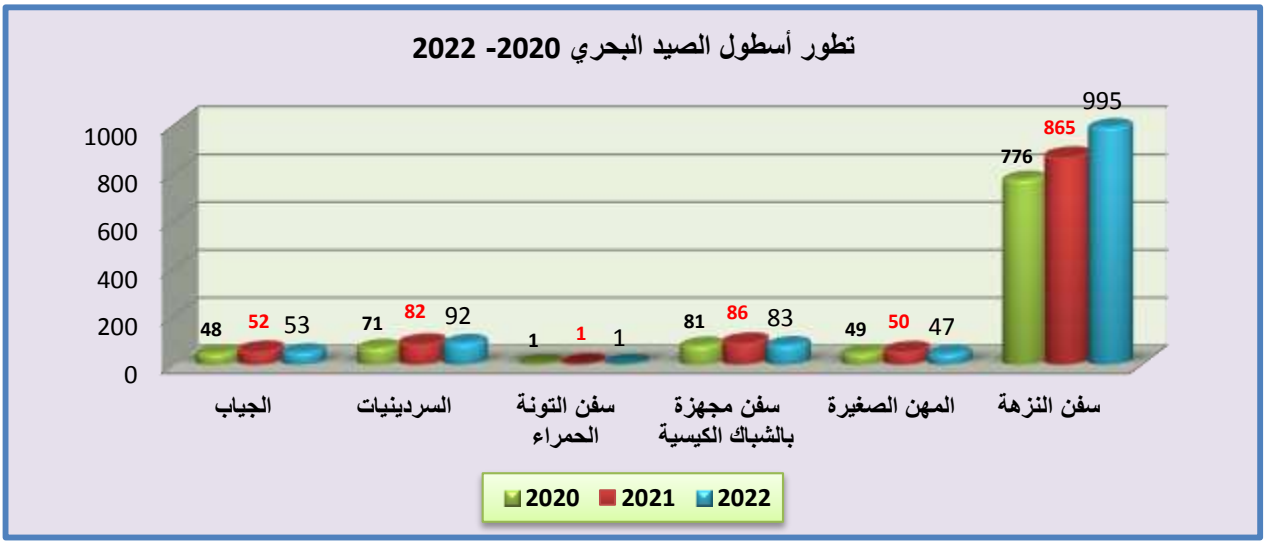

II- تربية المائيات

كل نشاط مرتبط بتربية أو استزراع الموارد البيولوجية، ويمارس عبر انشاء مؤسسات تربية المائيات تؤدي إلى منح امتياز لاستخدام الأملاك العمومية المائية والبحرية. ويمكن الإشارة إلى نوعين من تربية المائيات :

- تربية المائيات البحرية
- تربية المائيات القارية

1- تربية المائيات البحرية

تشكل مياه البحر بيئة الاستغلال الطبيعية، وتشمل تربية المائيات البحرية تربية بلح البحر، ذئب البحر والقاجوج الملكي .

تربية بلح البحر

تربية المائيات

تربية المائيات القارية (الصيد القاري)

تشكل المياه العذبة أو المالحة بيئة الاستغلال الطبيعية وتمارس في السدود، البحيرات، الأودية أو الحواجز المائية، باستخدام قوارب يقل طولها عن 6 أمتار.

إدماج تربية المائيات مع الفلاحة:

- ✓ عدد أحواض السقي للفلاحين التي تم إحصاؤها : 150 حوض.
- ✓ عدد الأحواض المستزرعة : 113 حوض.

سمك البلطى الأحمر

مؤهلات الاستثمار (الهياكل القاعدية المتوفرة)				
الهياكل القاعدية	العدد	الموقع	القدرة	
موانئ الصيد البحري	03	**ميناء مستغانم** 	قدرة الإستيعاب : الجياب : 31 السردينيات : 18 المهن الصغيرة : 01	أسطول الصيد البحري الموجود الجياب : 64 السردينيات : 23 سفن مجهزة بالشباك الكيسية : 20 سفن صيد التونة الحمراء : 02 سفن النزهة : 55
		ميناء صلامندر 	قدرة الإستيعاب : الجياب : 33 السردينيات : 37 المهن الصغيرة : 75 سفن النزهة : 45	أسطول الصيد البحري الموجود الجياب : 15 السردينيات : 51 سفن مجهزة بالشباك الكيسية : 36 سفن النزهة : 155

		ميناء سيدي لخضر 	قدرة الإستيعاب : الجياب : 18 السردينيات : 23 المهن الصغيرة : 56	أسطول الصيد البحري الموجود السردينيات : 40 سفن مجهزة بالشباك الكيسية : 20 سفن النزهة : 32	

I. الاستثمار:

مؤهلات الاستثمار (المنشآت المتوفرة)				
المنشآت	**العدد**	**الموقع**	**القدرة**	**الملاحظات**
ورشة إصلاح و صيانة السفن (Cale de (hallage	01	ميناء مستغانم	03 سفن	/
المسطح المائل (Plan incliné)	01	ميناء صلامندر	10متر X 40 متر	حيز الخدمة
		ميناء سيدي لخضر	12,5متر X 16 متر	حيز الخدمة
		شاطيء سيدي المجدوب	30 متر X 50 متر	حيز الخدمة
حوض خاص برافعة السفن (Estacade)	01	ميناء سيدي لخضر	8,60 متر X 60 متر	في طور الاستغلال
مسمكة البيع بالجملة	02	ميناء صلامندر	بناء على المنتوج السنوي المنزل	حيز الخدمة
		ميناء سيدي لخضر	بناء على المنتوج السنوي المنزل	حيز الخدمة
ورشات خياطة الشباك	02	ميناء صلامندر	/	حيز الخدمة
		ميناء سيدي لخضر	/	حيز الخدمة
محلات تجارية	10	ميناء صلامندر	03 مستغلة	/
		ميناء سيدي لخضر	03 مستغلة و 04 غير مستغلة	/

ورشات للنشاطات الحرفية	08	ميناء صلامندر	05 غير مستغلة 03 غير مستغلة	/
مطاعم ونوادي	02	ميناء صلامندر	01 مستغل	/
		ميناء سيدي لخضر	01 مستغل	/
مستودع خاص بصناديق السمك لوكلاء البيع بالجملة	08	ميناء سيدي لخضر	02 مستغلة 06 غير مستغلة	/
مهاجع الصيادين	155	ميناء صلامندر	155مستغلة	حيز الخدمة

المشاريع الموجودة		
المشروع	العدد	الموقع
وحدات صناعة الصناديق البلاستيكية	02	حاسي ماماش
		ماسرة
مصانع الثلج	09	05 خارج ميناء مستغانم
		02 داخل ميناء صلامندر
		01 خارج ميناء سيدي لخضر
		01 داخل ميناء صلامندر
غرف التبريد	03	02 بميناء صلامندر
		01 بميناء سيدي لخضر
وحدات تصدير منتوج الصيد البحري	02	صيادة
		مزغران
مشاريع تربية المائيات : الأقفاص العائمة	03	02 باستيديا
		01 بسيدي لخضر
مشاريع تربية المائيات : بلح البحر	02	استيديا
		سيدي لخضر
الصيد القاري	01	سد شليف

برنامج التكوين و التأهيل:

في إطار التكوين سطرت المديرية بالتنسيق مع كل من غرفة الصيد البحري برنامجا تكوينيا منذ سنة 2010 يمس التكوين في التخصصات التالية :

- ❖ بحري مؤهل (Marins qualifiés).
- ❖ بحري مؤهل.
- ❖ شهادة الكفاءة (Capacitaires).
- ❖ ميكانيكي (Mécaniciens).
- ❖ ربان (Patrons côtiers)

1- منشآت مينائية قيد الدراسة والانجاز:

القطاع	المشروع	ملاحظة
مديرية الأشغال العمومية	دراسة إنشاء ميناء للصيد البحري بمنطقة ستيديا نسبة الدراسة 100%.	في انتظار تسجيل المشروع والبدء في تجسيده على أرض الواقع.
مديرية الأشغال العمومية	دراسة إنشاء ملجأ للصيد بمنطقة بحارة أين وصلت نسبة الدراسة 100%.	في انتظار تسجيل المشروع والبدء في تجسيده على أرض الواقع.
مديرية الأشغال العمومية	دراسة إنشاء ميناء للصيد البحري بمنطقة سيدي العجال بلدية خضرة أين وصلت نسبة الدراسة 100%.	في انتظار تسجيل المشروع والبدء في تجسيده على أرض الواقع.

1- وحدات صناعة وتصليح السفن:

اللجنة الوزارية المشتركة وكذا مدراء تنفيذيين للقطاعات المعنية مكلفة بمتابعة و دراسة انشاء وحدات صناعة و تصليح السفن التي منحت ما يلي منح ما يلي :

مقر الورشة	نوع الهيكل	اسم الورشة	قدرة الإنتاج	مناصب الشغل	برنامج الدعم	ملاحظة
المنطقة الصناعية البرجية (5000 م^2)	Polyester	EURL ALGERIA MARINE	06 سفن/سنة	30	تمويل ذاتي	في طور استكمال الإجراءات الإدارية
المنطقة الصناعية البرجية (5000 م^2)	Polyester	SARL KENZ EL GHARB	05 سفن/سنة	10	تمويل ذاتي	في طور استكمال الإجراءات الإدارية
المنطقة الصناعية البرجية (5000 م^2)	Polyester	SEA INVEST SHIPYARD (personne physique)	08 سفن 08.45 م / سنة 50 قارب 4.80 م	34	تمويل مختلط	في طور استكمال الإجراءات الإدارية

مشاريع في طور الإنجاز لدعم أسطول الصيد البحري 2023:

طبيعة المشروع	العدد	ملاحظات
سفن صيد بحري تستعمل شباك كيسية صغيرة	05	ANSEJ (01) (04) تمويل ذاتي
سفن مهن صغيرة	01	تمويل ذاتي
سفن الجياب	01	تمويل ذاتي وهو في طور الانجاز
سفن السردين	01	تمويل ذاتي
سفن صيد التونة الحمراء	01	تمويل بنكي

المبحث الثالث: قطاع الفلاحي

طالما كان للفلاحة إسهام كبير في نهضة الدول المتقدمة، وهو ما سجلته التقارير الرسمية لدى المنظمة العالمية للتغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حيث تعتبرها الدول المتقدمة ثروة غير زائلة تطلق عليها تسمية الذهب الأخضر حيث تراهن على هذه الأخيرة من اجل رفع وبناء اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على الثروات الطاقية القابلة للزوال والتي أضحت مصدر قلق بعد أن كانت مصدر ارتياح . وبما أن الجزائر تعد من الدول التي تمتلك مقومات هامة كالمساحات الشاسعة ووفرة المياه والتربة الخصبة إضافة إلى المناخ المتنوع الذي يسمح بإنتاج فلاحي متنوع، وهذا بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع إستراتيجيات معينة، أهلته في رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. و باعتبار أن الجزائر منطقة خصبة تراهن على تطوير هذا القطاع بإطلاقها لعدة المشاريع بمختلف الشعب الفلاحية، وفتح الباب أمام المستثمرين بالقطاعين العام والخاص، ومن بين المناطق الواعدة مدينة مستغانم والتي تعرف بمساحاتها الخضراء وشريطها الساحلي الذي يعد أطول شريط ساحلي في الجزائر يقدر 126 كلم الأمر الذي سمح لها أن تتبوأ من خلال هذه الإمكانات الطبيعية مكانة مرموقة لما سجلته من قفزة نوعية في مجال إنتاج الثروة المائية وفي المجال الفلاحي خاصة حيث أضحت من أهم الولايات على المستوى الوطني من حيث الإنتاج في مختلف الشعب وعلى ضوء هذا تسعى السلطات المعنية للولاية لزيادة الإنتاج من خلال توفير كل الدعم والرعاية والمرافقة للفلاحين والمستثمرين حرصا منها للنهوض بهذا القطاع الفلاحي الحساس مانحة لهم امتيازات عديدة من اجل الاستثمار في أفضل الظروف ، وعلى ضوء هذا يتطلع فلاحوا هذه المنطقة إلى تطوير مشاريعهم بتقديم أفضل المنتوج ومواكبة التكنولوجية الحديثة وإنشاء مستثمرات فلاحية نموذجية تجعل منها مثالا حيا يشجع الاستثمار من جهة ويساهم في زيادة المنتوج من جهة أخرى ويزيد من فرص الدعم وتوسعة المشاريع الفلاحية الاستثمارية كإستراتيجية من اجل تشجيع على الإنتاج أكثر الأمر الذي نجحت فيه السلطات المعنية وكذا بعض فلاحي القطاع من خلال وجود نماذج ناجحة لمستثمرين بولاية مستغانم في مختلف الشعب من إنتاج للخضروات و الحليب ناهيك عن الثروة السمكية والتي تعد من بين أهم المستثمرات في الولاية والتي نجحت في الاستغلال الأمثل للمؤهل الطبيعي وكذا المؤهل العلمي إضافة إلى الامتيازات و الرعاية الدائمة من طرف السلطات المعنية.

أولا : توزيع الأراضي حسب المناطق :

المنطقة الجبلية : 51286 هـ(38.77 % من المساحة الصالحة للزراعة)

منطقة الهضبة : 61494 هـ (51.03 % من المساحة الصالحة للزراعة)

المنطقة الشبه الجبلية : 13488 هـ (10.12 % من المساحة الصالحة للزراعة).

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن ولاية مستغانم يمكنها ان تتوزع على ثلاث مناطق منطقة هضبة ،منطقة جبلية ومنطقة شبه جبلية حيث المنطقة الهضبة هي أكثر اتساعا من المناطق الأخرى وتحتوي على نسبة 51.03%من المساحة الصالحة للزراعة أي ما يفوق نصف المساحة وتليها المنطقة الجبلية التي تضم مساحة صالحة للزراعة قدرت بنسبة حوالي 38.77% وتبقى في الأخير المنطقة الشبه الجبلية منها مساحة صالحة للزراعة مقدرة بنسبة 10.12%.

ثانيا: المستثمرات الفلاحية :

العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية يقدر بـ **24 716** مستثمرة تتوزع كالآتي :

المستثمرات	العدد	النسبة %
المستثمرات الخاصة	20235	0.82
المستثمرات الفلاحية الجماعية	1269	0.05
المستثمرات الفلاحية الفردية	2514	0.10
المزارع النموذجية	3	0.00012
المستثمرات الناتجة عن إستصلاح الأراضي	169	0.068
الأخريات	532	0.0215

شكل رقم (2-10) يمثل نسبة توزيع المستثمرات الفلاحية في الولاية

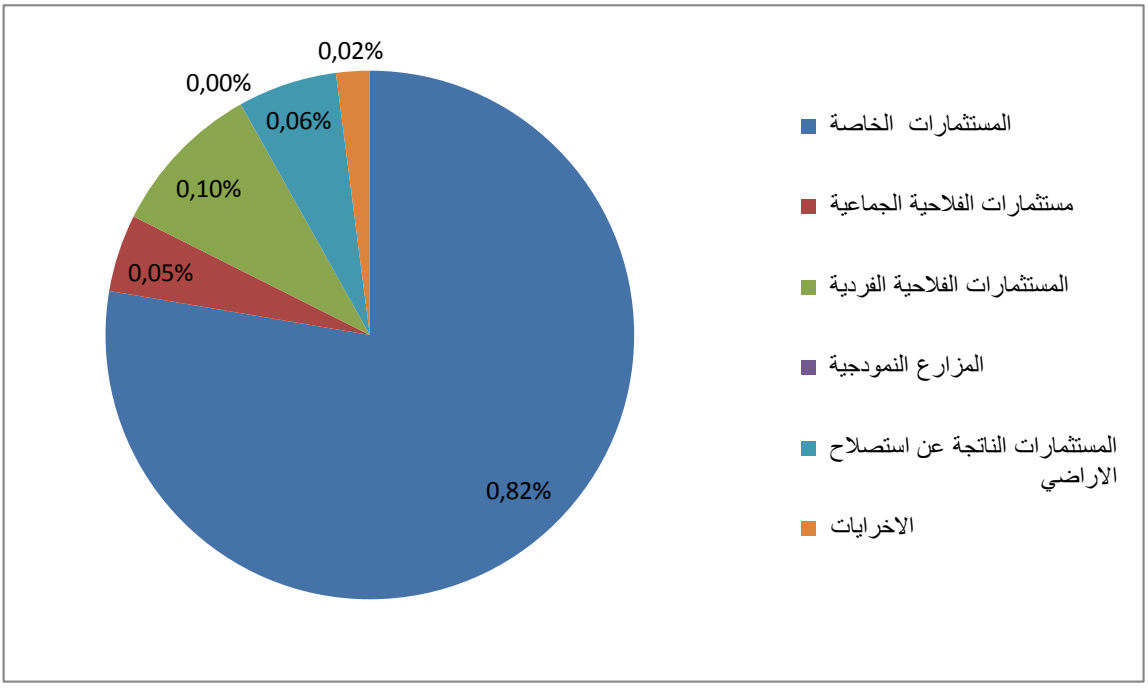

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المستثمارات الخاصة هي الأكثر انتشارا من المستثمارات الأخرى في ولاية مستغانم وهذا راجع للملكيات الخاصة للأراضي الفلاحية حيث نجد ان معظم الأراضي الصالحة للزراعة هي أراضي للملك الخاصة حيث قدرت الأراضي الفلاحية التابعة للملك الخاص ب: 70830 هـ

ثم في الدرجة الثانية نجد أن المستثمارات الفلاحية الفردية قدرت بنسبة 10% وبعد ذلك تاليها المستثمارات الناتجة عن الاستصلاح الأراضي بنسبة 6.8% وهذا نتيجة للمشروع المنتهج من طرف الدولة .وبعد ذلك المستثمارات الفلاحية الجماعية قدرت نسبتها بحوالي 5%.وقبل الأخير نجد ان الاخرايات بنسبة 2.15%وفي المركز الأخير صنفت المزارع النموذجية بنسبة 0.012% .

الموارد المائية :

الآبار العميقة 230 (4 لتر/ ثانية)

الآبار: 10370 (1 لتر/ ثانية)

كما استفادت ولاية مستغانم من انجاز محيط السقي بمساحة 15300 هكتار تحت إشراف مديرية الموارد المائية . الدراسة متممة و تم الانطلاق في انجاز 6000 هكتار كمرحلة أولى مخصصة لكل من بلديات (بوقيرات , منصورة , سيرات , طواهرية , ماسرة , سوافلية و واد الخير).

حيث حددت مدة الانجاز بسنتين .

الحواجز المائية: 3 (الحجم الإجمالي 900000 م^3)

الأحواض: 2192 (الحجم الإجمالي 219200 م^3)

- شبكة السقي:

السقي بالتقطير: 18994 هـ (39 % من المساحة الإجمالية المسقية).

السقي بالرش : 13926 هـ (30 % من المساحة الإجمالية المسقية).

السقي بالساقية : 9700 هـ (31 % من المساحة الإجمالية المسقية).

جدول رقم (2-11):يمثل طرق سقي الأراضي الفلاحية خلال السنوات من 2017 الى 2021

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
السقي بالتقطير(ه)	15716	15716	16367	18994	20234
السقي بالرش (ه)	11780	11780	13776	13926	14116
السقي بالساقية (ه)	12184	12184	11260	9700	9000
المجموع (ه)	39680	39680	41403	42620	43350

من خلال معطيات الجدول السابق نجد أن طرق السقي الاقتصادية الحديثة (السقي بالتقطير ،السقي بالرش) في تزايد مستمر نظرا لأهميتها خلال السنوات الماضية حيث كانت المساحة المسقية بالتقطير سنة 2017 هي 157146(ه) وقدرت المساحة المسقية بالتقطير سنة 2021 بحوالي 20234(ه) وعلى عكس ذلك تماما نجد أن طرق السقي القديمة التقليدية في تناقص حيث كانت في سنة 2017 **حوالي** 12184(ه) وقدرت في سنة 2021 بحوالي 9000 (ه)و هذا راجع للاضرار الناجمة عن هذه الطريقة منها تسريب للمياه وبذل جهد اكبر واستغراقا للوقت الزائد.

1-5) <u>استعمال الأراضي</u> :

مساحة الحبوب : **36 660** هكتار

مساحة الأعلاف : **12 756** هكتار

مساحة البقول الجافة : **3 412** هكتار

مساحة الخضروات : **28 964** هكتار منها **14 266** هكتار بطاطس

مساحة الأشجار المثمرة :**22 274** هكتار منها **5 300** هكتار حوامض

مساحة الكروم : **9 944** هكتار

مساحة الزيتون : **8 972** هكتار

تطور الإنتاج الفلاحي

2-1) الإنتاج النباتي

الأنواع (ق)	2018 – 2017	2019-2018	2020-2019	2020-2021
الحبوب	1 180 740	795661	287880	276756
خضروات	10 538 496	11045513	10699987	11072900
الأعلاف	612 328	688980	433910	469120
الطماطم الاصطناعية	112 875	105000	95900	114750
الكروم	399 228	247955	135030	209548
الحمضيات	1 294 860	1329950	1426900	1418730
الزيتون	209 945	212252	221475	193138
الأشجار المثمرة	701 059	732945	647486	588530

-2) الإنتاج الحيواني:

الأنواع	2017 – 2018	2018-2019	2019-2020	2020-2021
اللحوم الحمراء (ق)	50825.54	53674	54435	53825
اللحوم البيضاء (ق)	97423.97	102130	106700	100756
الحليب (لتر)	98979.61	103 100 000	104 750 000	101135000
الحليب المجمع (لتر)	81289300	9 003 000	11 362 000	12964500
البيض (وحدة)	224530000	242 480 000	260 820 000	284260000
العسل (ق)	1227	1420	1230	1190
الصوف (ق)	3150	3370	3390	3300

* عرفت كل المنتوجات الحيوانية تطور ملحوظ و هذا راجع للتغطية الصحية الجيدة وتعدد الحصص الإرشادية.

* إن قيمة المنتوج الزراعي في تزايد ملحوظ ، خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.

*تمثل الخضروات حوالي 50 % من القيمة الإجمالية.

* نلاحظ أن ولاية مستغانم تحتل المرتبة الخامسة على المستوى الوطني **(أي من القيمة الإجمالية)**

كما تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج البطاطا و المرتبة الثالثة في إنتاج الحمضيات في سنة 2020.

خلاصة الفصل

توصلنا الى ان القطاعات التالية تعتبر قطاعات خصبة للاستثمار فيها، فالجزائر تمتلك كل مقومات النجاح لمنافسة حتى اكبر الدول في العالم، حيث لم يبقى سوى استغلال أموال الثروة النفطية المتراكمة من اجل تقوية البنية التحتية، إضافة الى التسيير المحكم والصارم.

بالإضافة الى ان القطاع الفلاحي والصيد البحري يعتبر من افضل الخيارات التي يمكن ان تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المنشودة، فهي قطاعات تمتلك فيهم الجزائر كل مقومات النجاح، ولكن لم تلقى العناية الكافية.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع مدى فعالية برامج التنمية المحلية في تحقيق التنويع الاقتصادي، تبين لنا ان التنمية أصبحت مفهوما متكاملا يشمل جميع ابعاد الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، وحتى الجانب البيئي فيما يسمى بالتنمية المستدامة، بعدما كانت التنمية في بدايتها تقاس بالنمو الاقتصادي ، وعرفت التنمية على انها العملية المتكاملة التي يتم بواسطتها زيادة الدخل الحقيقي للأفراد بهدف تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية المجتمع.

التنمية المحلية من المفاهيم المرتبطة بالمجتمعات المحلية وبالمستوى المحلي للتنمية، ومفهوم التنمية المحلية يرتكز أساسا على المشاركة الشعبية في التخطيط والاعداد و التنفيذ للبرامج التنموية على المستوى المحلي، ومن ثم وضعها ضمن الخطة التنموية للبلاد ككل للوصول الى التنمية الوطنية المتكاملة، وبهذا فهي مفهوم حديث يرتكز على أسلوب العمل الجماعي، حيث عرفت على انها العملية التي يتم بمقتضاها اشراك المجتمعات المحلية في تشكيل برامجها التنموية وتخطيطها من اجل تحسين نوعية الحياة على المستوى المحلي وهذا بالتفاعل مع الجهود الحكومية للإدارة المركزية، وهذا بدوره يتطلب الاخذ بجميع الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والسياسية لمفهوم التنمية.

التنمية المحلية تعتمد على مجموعة من الأسس لكي تحقق الأهداف التي سطرت لها، ولكي يتم تنفيذ المشاريع على المستوى المحلي فان ذلك يتطلب توفر الموارد المالية اللازمة لتمويلها، حيث يعد التمويل اهم عنصر في عملية التنمية المحلية، فهو الضامن و الموفر للاموال اللازمة التي تساهم في تنفيذ البرامج و المشاريع المحلية، ومن خلال العديد من البرامج و المشاريع التي أحرزت تحسنا في بعض المؤشرات الخاصة تلك المرتبطة بالمستوى الاجتماعي، لكن ما تحقق من تحسن يعد اقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه بالنظر الى حجم الانفاق الضخم الذي تضمنته هذه البرامج، لكن المأخذ الأهم يكمن في ان البرامج التي تم تنفيذها لم تستطع خلق الاستدامة المطلوبة في نمو الاستثمارات وتحسين انتاجيتها على النحو الذي يضمن استمرار تطورها، ومحدودية كبيرة في تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية صادراته خارج المحروقات، هذا ما يدفعنا للقول ان هذه البرامج الضخمة من الناحية الانفاقية لم تؤت النتائج المتوقعة منها، وان النتائج التي تم العمل على تحقيقها ظرفية، في ظل استمرار ارتباط النمو الاقتصادي في جانبه الأكبر بنمو قطاع المحروقات.

الا ان الكثير من الرؤى و الاقتراحات من طرف الخبراء و الاقتصاديين كانت تصب في حتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي، واستثمار واستغلال الطاقات البديلة والقطاعات الناشئة من اجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار النفط والأزمات الاقتصادية.

خاتمة

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم التطرق اليه من معطيات حول البرامج التنمية المحلية ومدى فعاليتها على التنويع الاقتصادي ومن النتائج المحصل عليها باستخدام الدراسة التحليلية بالولاية تم التأكد من صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، حيث كانت النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات على النحو التالي:

1. والتي تنص على ان " تعد التنمية المحلية اهم اهداف الدولة التي تسعى الى تحقيقها وفق البرامج التنموية المحلية " ، تم قبول الفرضية على اعتبار انه ومن خلال المعطيات المحصل عليها التي تخص مفاهيم التنمية المحلية، تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة، اذ انها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره، بمعنى ان التنمية المتكاملة يجب ان تغطي برامجها كافة مجالات واحتياجات المجتمع منها الصحية، الاقتصادية، التعليمية، الاسرية و الترويجية.
2. والتي تنص على ان " لم ترق البرامج التنموية المنجزة الى الطموحات المرجوة، ولم تقم بالتنويع الاقتصادي " تم قبول صحة الفرضية على اعتبار انه ومن خلال المعطيات المحصل عليها التي تخص الاستثمارات العمومية كانت معظمها في البنى التحتية، تم الوصول الى تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة لهذه البرامج على مستوى المؤشرات الاقتصادية للتنمية المحلية، الا انه وكنتيجة عامة لازال لم تحقق القوة الاقتصادية والتنويع المراد.
3. والتي تنص على ان " يعد التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح و استمرارية التنمية ، كونه يهدف الى تقليل الاعتماد على قطاع بعينه دون قطاعات الأخرى و كذا توسيع فرص الاستثمار و تقربه أوجه الترابط في الاقتصاد." تم قبول الفرضية على اعتبار انه ومن خلال المعطيات المحصل عليها، حيث سعت الجزائر الى تبني استراتيجيات بديلة ترمي الى تنويع بنية الاقتصاد الجزائري، يهدف التنويع الاقتصادي الى توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة..، إضافة الى التقليل من مختلف المخاطر كالأزمات بمختلف أنواعها (اقتصادية، مالية و طبيعية)، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف القطاعات المنتجة من خلال دعم التنمية المستدامة .

توصيات ومقترحات الدراسة:

بعد ما تحدثنا عن النتائج التي توصلنا اليها، يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات على النحو التالي:

- ✓ ضرورة الاستفادة من التجارب الدول فيما يخص برامج التنموية لتنويع الاقتصادي، خاصة الدول التي تتقارب خصوصيتها مع الجزائر كماليزيا واندونيسيا.

خاتمة

- ✓ محاربة الفساد بكل انواعه: الإداري، المالي، السياسي، وبذلك تزداد الشفافية في مختلف المعاملات لتصبح البيئة الاقتصادية ملائمة لمختلف البرامج والنشاطات الاقتصادية على اختلاف أنواعها .
- ✓ الاهتمام بمختلف القطاعات الصناعية، الزراعية، السياحية، وتركيز الاستثمار في البنية التحتية.

ينبغي أن توكل المهمة في تحقيق التنمية المنشودة الى تعزيز الروابط والصلات بين القطاع العام والخاص ، من اجل حشد جميع الإمكانات والمؤهلات والخبرات التي تزخر بها البلاد شريطة إتباع سياسات فاعلة تستطيع رفع أداء العمل وتقدم التحفيزات لتحقيق أداء أفضل،مما تحقق حتى الآن.

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1-فؤاد بن غضبان ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ، الطبعة الاولى ، دار الصفاء ، عمان 2013.

2- حسين عمر: التنمية والتخطيط الاقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر-1994.

3- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد 08 ،العدد ، 31 2014.

4- عبد اقادر بلطاس، الاقتصاد المالي و المصرفي ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

5- محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014 .

6- ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04 ،العدد 02 ،بيروت - لبنان، جوان (يونيو) 2002 .

7- نائل عبد الحفيظ العوامة ، إدارة التنمية (الأسس ، نظريات ، التطبيقات العملية) ، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ،2009.

8-احمد عراف العساف ، محمود حسين الوادي ، التخطيط و التنمية الاقتصادية ، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، 2011 ،ص 39.

9-إسماعيل محمد بن قانة ، اقتصاد التنمية(نظريات نماذج استراتيجيات) ، عمان، دار أسامة للنشر و التوزيع،2012.

10-عادل مخطار الهواري :التغيير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع الكويت ، -الكويت ، الطبعة الاولى ،1988.

11-عثمان محمد غنيم : مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن الطبعة الاولى 1998.

12-علاء فرج الطاهر ، التخطيطي الاقتصادي ، عمان ، دار الراية النشر، 2001 .

13-كامل كاظم بشير الكياني : الموقع الاصطناعي وسياسات التنمية المكانية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن ، الطبعة الاولى ،2008،ص 100.

14-محمد عبد العزيز عجمة ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها –نظرياتها سياستها – الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية – 2000 ص 197.

15-نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 06 ،العدد 12 ،جامعة الأنبار- العراق، 2014.

ثانيا: المذكرات واطروحات

16-محمد خشمون : مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع التنمية.

17-العلمي بن عطا الله ، علاقة إدارة الموارد البشرية بالتنمية المحلية ، شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ورقلة ، 2011-2012.
18-انزارن عادل ، الدور التنموي لمخططات البلدية بين الواقع والافاق (دراسة حالة بلدية باتنة 2002-2010)شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم والحقوق السياسية ، جامعة الجزائر، 3 ،2011.
19-بلقلة ابراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع - الإشارة إلى حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف –الجزائر)2014-2015.
20-خنفري محمد ، تمويل التنمية في الجزائر واقع الافاق اطروحة الدكتوراه في علوم الاقتصادية فرع تحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2013.
21-عبد الرزاق بن علي،نجوى الراشد،التنويع الاقتصادي: المفهوم الأهمية و المحددات مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول:بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة'جامعة حمانة لخضر،ايام 3/2نوفمبر 2016جامعة واد سوف،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر
22-عبد الكريم بالة الطاهر بوطي : الديمقراطية التشاركية كالية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر مذكرة ماستر.
23-مجلخ سليم،جامعة 8ماي 1995قالمة (الجزائر)، قياس وتحليل الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019.
24-محمد حشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية – قسنطينة)اطروحة دكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2010- 2011.

ثالثا: مجالات ومقالات

25-عمران فرحاتي ، المجالس الشعبية البلدية في الجزائر ، مجلة الاجهاد القضائي ، العدد السادس ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2009.
26- حنان عبد القادر محمد خليفة : التخطيط الاقليمي ودوره في التنمية المحلية –دراسة مقارنة - ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر ، ص160.
27-احمد غريبي ، ابعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ، مجلة البحوث و الدراسات العلمية ، العدد الرابع ، جامعة المدية ، 2010.
28-باهي موسى،روابنية كمال،التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر،العدد5/ديسمبر 2012.
29-حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية.
30-سليماني محمد يازيد علي ، اهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة الاقتصاد و التنمية ،العدد03 جامعة مدية .

31-عبد الرحمان محمد الحسن ، دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان ، مجلة البحث، العدد13 جامعة بخث الرضا ، السودان 2013.
32-علي محمد أحمد، الاقتصاد العراقي بين الهيمنة الريعية و إمكانية التنويع الاقتصادي المستقبلية، مجلة المنصور، العدد ، 02 -حالوب كاظم معلة، ، كلية المنصور الأهلية - العراق، 2015.
33-كريمة حبيب ، عادل زقرير، اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري و ارساء النمو المستدام بين برنامج الانعاش و الرؤية الجديدة للنمو في افاق 2030 مجلة البحث الاقتصادية المتقدمة ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر ، العدد 05 ديسمبر 2018.

المواقع الالكترونية

-حامد عبد الحسن الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، متوفر على الموقع http://burathanews.com/arabic/studies/303451 تاريخ الاطلاع : 2022/05/15

- صندوق النقد الدولي ، النشرة الالكترونية.

-متوفر على الموقع http /elhiwardz.com/ !=78007

[1] htt://ar.knoema.com/atlas حسب احصائيات اطلس بيانات العالم، موقع الاطلاع

المراجع باللغة الفرنسية

-levy-lambert guillaume, la rationalisation des choix budgétaires ,paris.

-Schreiner m. évaluation and micro entreprise programs, Washington university center of social developement.2001.
-Weis ch. Evaluation. 2nd Edition. Usa. New jersey printicehall.1998.
-Blandell r. évaluation methods for non expérimental data. Vol 21 n° 04. USA. Fiscal studies.
Republique Algerienne Démocratique et populaire ; Ministere Finances ;le nouveau modele de croissance juillet 2016.